
الغاية
من السماع والرواية
دليل مرشد إلى الجادة المقصود سلوكها في سماع الحديث وغيره

الطَّبعة الأُولى

١٤٣٢هـ - ٢٠١١م

الرِّياض

للمراسلة حول تصحيح الاخطاء المطبعيَّة:

J-eman@j-eman.com



مِنَ السَّمَاعِ وَالرِّوَايَةِ

دليلٌ مُرشِدٌ إلى الجادَّةِ المقصودِ سلوكها في سماع الحديثِ وغيْرِهِ

تصنيفُ

صَالِح بن عبد الله بن حمد العُصَيمي

غفر الله له ولوالديه ولمشايخه وللمسلمين

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمدُ للهِ الَّذي قدَّر فهدى، وعلَّم الإنسان ما لم يكن عِلْمَه حوى، أسأله العونَ على شُكرِ نعمته، وخيرَ العُقبى في سُبوغ مِنَّته، وأُصلِّي وأُسلِّم على نبيِّ الله محمَّدٍ الرَّحمةِ المُهداة، وعلى آله وصحبه البررة الهداة.

أمَّا بعد:

فإنَّ مبدأ معرفة الدِّين: الخبرُ المتلقَّى بالنَّقل المتين، فأوحى الله إلى جبريلَ أن يُبلِّغ النَّبيَّ ﷺ الأحكامَ خبرًا، كما قال تعالى: ﴿إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ ۞ عَلَّمَهُۥ شَدِيدُ ٱلْقُوَىٰ ۞﴾ [النَّجم: ٤، ٥]، وهو ﷺ بلَّغها أصحابَه خبرًا، فكانوا قلوبًا واعيةً لِمَا يُلقى إليهم، ونقلوا من دقائق الأحوال النَّبويَّة ما لم يُنقل عن أحدٍ من الخلق، وعنهم تلقَّى التَّابعون الدِّينَ، وكذلك جرى الأمر في طبقات أجيال المسلمينَ.

وفي قاموس المأثور عنِ النَّبيِّ ﷺ أنَّه قال: «تَسمعون ويُسمَع منكم، ويُسمع ممَّن سمع منكم». أخرجه أبو داودَ(١).

---

(١) في (١٩) ك: العلم، (١٠) ب: فضل نشر العلم، رقم (٣٦٥٩)، وإسناده صحيحٌ.

فأضحى السَّماع والإسماع شعارًا للمِلَّة الإسلاميَّة، وخَصِيصةً لأتباع الرِّسالة المحمديَّة؛ لأنَّ العبرة بعموم الخطاب لا بخصوص المُخاطَب(١).

وعمدة المسموعات، وأكثرها تعلُّقًا بأحكام المرويَّات: سماعُ الحديث، وله أطوارٌ متعدِّدةٌ؛ ومنازلُ مختلفةٌ، وكلُّ حالٍ منه لها لَبوسها ورجالها، ولها مَقامُها ومقالُها، فيُعامَل فيها السَّماع بما يَصلُح به في تحقيق مقصوده المُرام.

فإنَّ مقصود السَّماع كان أوَّلًا: نقلَ الدِّيانة وبيانَ أحكام الشَّرع؛ كما رواه الصَّحابة والتَّابعون وأتباعهم، واشترطوا له كونَ الرَّاوي مقبولًا: ثقةً أو صدوقًا، ثابتَ الأخذِ عن شيخه بسماعٍ صحيحٍ، متحقِّقًا من مَرْوِيِّه.

وحَمَلَتهم رعايةُ مقصودهم في السَّماع؛ على الاختلاف في مسائلَ سهُل الخَطْب فيها لاحقًا؛ كالرِّواية بالمعنى والإجازة.

وهذا هو المَقام الَّذي قال فيه ابنُ المبارك: «الإسناد من الدِّين»(٢).

ومعنى كونه من الدِّين أنَّه شعارُ حَمْلِ الشَّريعة وتلقِّيها، فلا يُعوَّل في إثبات شيءٍ مِنَ الدِّين؛ إلَّا مع وجود النَّقل المُسنَدِ المُستبين.

---

(١) انظر: «الموافقات» للشَّاطبيِّ ١/ ١٤٥-١٤٧.

(٢) أخرجه مسلمٌ في «المقدِّمة» ١/ ١٥.

قال الشَّاطبيُّ رَحِمَهُ اللهُ:

«جعلوا الإسنادَ من الدِّين، ولا يَعنون (حدَّثني فلانٌ عن فلانٍ) مجرَّدًا؛ بل يريدون ذلك لِمَا تضمَّنه من معرفة الرِّجال الَّذين يُحدَّث عنهم، حتَّى لا يُسنَد عن مجهولٍ ولا مجروحٍ ولا متَّهمٍ؛ إلَّا عمَّن تحصُل الثِّقة بروايته؛ لأنَّ روح المسألة أن يَغلِب على الظَّنِّ من غير ريبةٍ أنَّ ذلك الحديث قد قاله النَّبيُّ ﷺ؛ لنعتمد عليه في الشَّريعة، ونُسنِد إليه الأحكام»(١).

وما ذكره الشَّاطبيُّ لا ينحصِر في الحديث المرفوع؛ بل قاعدةٌ تستوعِبُ بابَ المنقول القديم والحديث، واكتفى بذكر الأعلى لالتحاق ما دونه به.

ثمَّ صُنِّفت المصنَّفات، وجُمِعت فيها الأحاديث والمرويَّات، فتوجَّهت همَّةُ أهل الحديث إلى سماعها، ونزل شرطُهم في رُوَاتها؛ اكتفاءً بشهرتها عن مصنِّفيها، فقبلوا فيها روايةَ مَن يشمَلُهُ اسمُ الصَّلاح، وهجروا ما كانوا يطلبونه في الرَّاوي المقبول بقانون الاصطلاح، وتشدَّدوا في صحَّة النُّسخة، وثُبوتِ معارضتها بأصلها المسموع على الشَّيخ، واتِّصالِها بالقراءة إلى مصنِّفها، وتوسَّعوا في مَن يُثبِتون اسمَه في سماعها، فكتبوا الحضورَ لمن دون سنِّ

(١) «الاعتصام» ١/ ٢٨٨.

الخامسة؛ لأنَّ الاعتماد في ضبط المرويِّ هو على النُّسخة الَّتي حَضَر سماعَها، فلا هو ولا غيره يُعوِّلون على الحفظ الصِّرف[1]، ولا على تقييدٍ خاصٍّ بهم؛ بل على النُّسخ الصَّحيحة من مصنَّفات المحدِّثين.

وجِماع الأمر في أحكامها عندهم الاكتفاء في أَهليَّة الشَّيخِ بكونه مسلمًا بالِغًا عاقِلًا، غيرَ مُتَظاهِرٍ بالفِسق والسُّخْفِ، وفي ضبطه بوجود سماعهِ مُثْبَتًا بخطٍّ غيرِ مُتَّهَمٍ، وبروايته من أَصلٍ مُوَافِقٍ أَصلَ شيخِهِ[2].

ثمَّ لمَّا تأخَّر الزَّمان وطال الأَمَد، وضعُف سماع الحديث بعد القرن العاشر[3]؛ انحصر ما بقي منه في الأُصول المشهورة؛ كـ«الصَّحيحين» و«السُّننِ الأربعِ» و«موطَّأِ مالكٍ» و«سننِ الدَّارميِّ» و«المسندِ الأحمديِّ»، وقلَّ من نَبُه وارتفع في الحديث فقرأ أو أقرأ غيرَها من الكتب المسندة، وصارت عمدةَ ضبط المسموعِ كتبُ شروحِ الحديث وغريبِه وجوامعِ اللُّغة؛ لاختلال ضبط الصُّدور والسُّطور الَّذي كان عليه الأُوَل، وترشَّح في المقصود منه بقاءُ خَصِيصة السَّماع في هذه الأُمَّة، وغدا الأمر في شروطه

(١) أي الخالص.
(٢) انظر: «مقدِّمة ابن الصَّلاح» ص ١٢٠.
(٣) لانقراض حُفَّاظه، وتشاغل النَّاس بالمُحْدَثات، ووهَن العلوم كافَّةً، وكان هذا قبل بروز طباعة الكتاب الإسلامي.

أوسعَ ممَّا قبلَه؛ لعدم التَّعويل في الضَّبط على سوى الشُّروح وما في معناها، وجُبِر خللُ اختلافِ نُسخِ المُسمِعين مع طول الأسانيد بالإجازة[١].

وفُهِم من سوابق المباني أنَّ علومَ المتقدِّمين سماعيَّةٌ، والأصلَ في مرويَّاتهم السَّماع، وأنَّ عمدة المتأخِّرين الإجازة، أمَّا المتوسِّطون فلهم سماعٌ واسعٌ وإجازاتٌ كثيرةٌ.

ولانتهاء مقصود السَّماع إلى ما ذكرنا ـ وهو إبقاءُ شرفه -؛ دَرَج محقِّقو المتأخِّرين من الشُّيوخ المُسمِعين إلى امتثال جادَّتين في إقراء الدَّرس الحديثيِّ في كتب الرِّواية المُسندة:

إحداهما: سردُ كتب الحديث، دون تعرُّضٍ لإيضاح معانيها.

والأخرى: التَّعرُّض لبيان ما يُحتاج إليه؛ بكلامٍ متوسطٍ دون تطويلٍ.

ويجعلون الأُولى لخواصِّ المُتبحِّرين؛ ليحصُل لهم سماعُ الحديث وسَلْسَلةُ روايته على عُجَالةٍ، ثمَّ إحالةُ بقيَّة المباحث على شروحه؛ لأنَّ مدار ضبط الحديث الشُّروح والحواشي.

---

(١) وقد صرَّحوا بجبر الإجازةِ ما يُسمَع على الشَّيخ عند فقد أصله أو الفرع المُقَابل عليه.

انظر: «نزهة النَّظر» ص ١٩٠.

ويجعلونَ الثَّانية للمبتدئين والمتوسِّطين؛ ليُحيطوا بمهمَّات الحديث علمًا، ويستفيدوا منه على وجه التَّحقيق فهمًا.

نقله الدِّهلويُّ عن علماء الحديث في الحرمين في القرن الثَّاني عشرَ؛ كأحمدَ النَّخليِّ وحسنٍ العُجيميِّ وأحمدَ القطَّانِ وأبي طاهرٍ الكُرديِّ والتَّاجِ القِلْعيِّ، وذكر أنَّهم أخذوهما عمَّن قبلهم(١).

وبقيت من هذه الطَّريقة بقيَّةٌ في اليمن والمغرب والهند، لم تنقطع إلى يومنا هذا، فأهل اليمن الأسفل(٢) على إرثٍ من إرث يحيى بن عمرَ الأهدل، وأهلُ المغرب على إرثٍ من إرث عبد القادر بن عليٍّ الفاسيِّ، وأهلُ الهند على إرثٍ من إرث ولي الله الدِّهلويِّ.

وربَّما وُجِدَ في هذه البلدانِ غيرُهم، أو وُجِدَ في غيرِها مِثلُهم؛ لكن على وجه العُروض الطَّارئ دون استمرار مدارسهم العلميَّة.

---

(١) انظر «إتحاف النَّبيه» للدِّهلويِّ ص ١١٤-١١٥/ نسخةٌ خاصَّةٌ، و«أبجد العلوم» ص ٦٦٤، و«لبُّ اللُّباب» ١/ ٥-٧، ونبَّه الدِّهلويُّ إلى طريقةٍ ثالثةٍ مطَّرحةٍ، وهي البسط والتَّطويل، ونقل كلامَه مستحسِنًا القاسميُّ في «قواعد التَّحديث» ص ٢٣٦.

وكتاب الدِّهلويِّ يتضمَّن فوائدَ نفيسةً تتعلَّق برواية الحديث عند المتأخِّرين.

(٢) وهم أهل تِهامة، ومنهم اليوم مَن دياره تابعةٌ للملكة العربيَّة السُّعودية، ومنهم مَن دياره في الجمهوريَّة اليمنيَّة.

والمطَّلِع على تاريخ البلدان وتراجِم أهلها وطبقات علمائها؛ يُحيط بقَدْرٍ كبيرٍ من أسانيد السَّماع والرِّواية المُسَلْسَلَةِ بالمعروفين، المُقدَّمين في العلم والدِّين.

فصـــــلٌ

ولم تزل تلك الجهاتُ قبلةَ مَن أراد سماعَ الحديث بتلقِّيه على الوجه المذكور، وفي شيوخنا وشيوخ شيوخنا مِن أهل الدِّيار النَّجديَّة مَن خرج إلى بعض تلك النَّواحي مُلتمِسًا تلقِّيَ الحديث عن أهلها، بسماعه وَفقَ ما انتهت إليه الحال من الاعتماد على الشُّروح وما جرى مَجراها في ضبطه، ففيهم مَن خرج إلى الهند، وفيهم مَن قصد غيرَها.

ومن مشاهير القاصدينَ الهندَ لأخذ الحديث سعدُ بنُ حمدِ ابنُ عتيقٍ[١]، وإسحاقُ بنُ عبد الرَّحمن آلُ الشَّيخ، وصالح بنُ عثمانَ القاضي، وعلي بن ناصرٍ أبو وادي، وعبدُ الله ابنُ بُلَيهدٍ، وعبدُ الله ابنُ يابسٍ، وعبدُ الله القَرعاويُّ رحمهم الله.

ولم يكن أحدٌ ممَّن لم يرتحل من علماء البلد يُنكِر هذا، ولا يَعيبه؛ بل جلُّ هؤلاء المرتحِلينَ خرج بإذن شيوخه، ومن لم يُمكنه الارتحال استدعى الإجازة عن فحول الرِّجال من علماء الهند؛

---

(١) (ابنُ) الأخيرةُ منه - ومن نظائره الآتية - في موقع صفةٍ؛ لأنَّها ألقاب بيوتاتِهم، فحكمها الإعرابيُّ الرَّفع.

كما التمس محمَّد بنُ إبراهيمَ آلُ الشَّيخ الإجازةَ مِن المباركفوريِّ صاحب «تحفة الأحوذيِّ»[١].

وعُظْمُ صنيعةِ علماء الحديث آخِرًا: قراءةُ كتب الحديث مع تقريراتٍ لطيفةٍ؛ كالموجود الآنَ في الهند وباكستانَ، فتتمُّ لهم قراءةُ الأُصول المشهورة في مدَّةٍ قصيرةٍ، وربَّما تركوا التَّقرير أو أوجزوا؛ رعايةً لِمُكْنة المتلقِّي واتِّصافه بالعلم، فيَقرأُ في مدَّةٍ يسيرةٍ ما يَعجَب منه من لا يَدري مقصودَهم.

ومن شواهده ما اتَّفق لشيخ شيوخنا صالح بن عثمانَ القاضي رَحِمَهُ ٱللَّهُ، أنَّه ابتدأ قراءةَ «صحيحِ البخاريِّ» على شيخه محمَّدِ بنِ عبد الرَّحمن الأنصاريِّ السَّهارَنْفُوريِّ الهنديِّ في الرَّابع من المحرَّم سنة ثمانٍ بعد الثَّلاثمائة والألف، وابتدأ «صحيحَ مسلمٍ» في ثامنه، وأتمَّه نهار التَّاسع والعشرينَ من صفرٍ، وابتدأ «جامعَ التِّرمذيِّ» غُرَّة ربيعٍ الأوَّل، وأتمَّه نهار العشرينَ منه، وابتدأ «سننَ أبي داودَ» في الحادي والعشرينَ منه، وأتمَّها نهار الرَّابعَ عشرَ من ربيعٍ الآخر، وابتدأ «سننَ النَّسائيِّ» في الخامسَ عشرَ من ربيعٍ الآخر، وأتمَّها في التَّاسع والعشرينَ منه، وابتدأ «سننَ ابنِ ماجهْ» بعد ذلك[٢].

---

(١) انظر خبره في كتاب «المحدِّث المباركفوريُّ» ص ٤٣١.

(٢) هذا حسب ما ظهر من إجازة الأنصاريِّ للقاضي المُثبَتِ رسمُها في كتاب «التَّعليم في عهد الملك عبد العزيز» ص ٣٤٣، وليس في نصِّ الإجازة ذِكرُ متى وقع الانتهاء من «البخاريِّ»، أمَّا مدَّة قراءة «سنن ابن ماجه»، فلم تظهر =

فمجموع مدَّة قراءته فيما علمنا منها - سوى مدَّة قراءة «سنن ابن ماجهْ» -: أربعةُ أشهرٍ إلَّا أربعةَ أيَّامٍ، وأظنُّها مع مدَّة قراءة «سنن ابن ماجهْ» تَخلُص أربعةَ أشهرٍ وشيئًا، كلُّ ذلك قراءةَ روايةٍ ودرايةٍ[١]، وكان شيخه رجلًا مُعمَّرًا، توفِّي بعد القراءة بسنةٍ أو أقلَّ، وعُمُر القارئ يومَئذٍ ستٌّ وعشرون سنةً، ووقع الأمر باجتهادٍ مِنَ القارئ والمقرئ؛ قاله الأنصاريُّ في إجازته للقاضي[٢].

وكان أهل الحديث يستعينون على نيل بُغيتهم منه بالرِّحلة فيه، وهي في زمن السَّماع الأوَّل أشهر وأكثر، ثمَّ قلَّت الحاجة إليها بعد تدوين المصنَّفات الحديثيَّة، فكانت في زمن السَّماع الثَّاني دون الأوَّل بكثيرٍ، ثمَّ إذ لم يبقَ إلَّا المرادُ الشَّرفيُّ قلَّت الحاجة إليها أكثرَ وأكثرَ؛ لكنها لم تُعدَم؛ لبقاء نوع احتياجٍ إلى الحديث وعلومه، وليست كلُّ البلادِ لأهلها فَضْلُ علمٍ به، ومِن حواضر الإسلام ما طُويَ فيها بساطه، وكسَفت أنواره، وهذا هو داعي التَّغرُّب فيه عند كثيرين من أهل قُطرنا.

= في القدر المنشورِ من الإجازة؛ لأنَّها في صفحةٍ أُخرى لم تُثبَت.

(١) وقع النَّصُّ عليها في الإجازة المذكورة.

(٢) قرأ «الكتب السِّتَّة» على القاضي جماعةٌ؛ منهم ابنه عثمان، وعبد الرَّحمن ابن سِعديٍّ، ومحمَّدٌ الشِّنقيطيُّ، قبل نحوِ مائة سنة، وأجاز لهم، وانخرم قرنهم قبل نحوِ خمسين سنةً، ومع ذلك فلم نجد اتِّصالًا سماعيًّا صحيحًا بتلك القراءة، لا في بلد شيخِهِمُ المُسمِع (عُنيزةَ)، ولا في غيره، وإلى الله تُرجع الأُمور.

فلمَّا انتشر علم الحديث في قُطرنا انقطعت الرِّحلة فيه؛ استغناءً بعلمائه، فكانت عمدةُ أهله في الطَّبقة الموجودة اليومَ عبدَ العزيز ابنَ بازٍ رحمه الله، وعمدةُ الطَّبقة قبلَه محمَّدُ بنُ إبراهيمَ آلُ الشَّيخ رحمه الله، وعمدةُ الطَّبقة قبلَه سعدُ بنُ حمدِ ابنُ عتيقٍ رحمه الله، فقُرئ عليهم في كتب الحديث وأسمعوه، لكنَّ الطَّبقة الأخيرة سرى إلى سماعها ما يُوهِنه روايةً، وهو عدم اقترانه بالإجازة، ومثل هذا مع عدم ضبط النُّسخة لا تصحُّ الرِّواية به.

فشيخنا البازيُّ سمع «البخاريَّ» بقراءة غيره على محمَّدِ بنِ إبراهيمَ، وهو قرأه مقرونًا بالإجازة على ابنِ عتيقٍ، وسمعه تامًّا على ابن بازٍ جماعةٌ لكن بدون إجازةٍ منه[1]، كحاله مع شيخه، فضعُفت الرِّواية بها، وحالُ غيره من علماء قُطرنا في هذه الطَّبقة كحاله.

فصار العارفُ بوجوه الصَّنعة الحديثيَّة يتسلَّى بقول الأمير الصَّنعانيِّ:

قد أردنا السَّماعَ لكنْ فقدنا
مَن يفيدُ الأسماعَ بالإسماعِ

---

(١) نعم لشيخنا بكرٍ أبو زيدٍ قراءةٌ عليه في «صحيح البخاريِّ»، مقرونةٌ بالإجازة؛ لكن دون تمام القراءة.

فـرجـعـنـا إلـى الـوِجـادة لـمَّـا
لـم نـجِـدْ عـارفًـا بـه فـي الـبِـقـاعِ
فـلـسـانُ الأَسـفـار تُـمـلـي ومـنـهـا
نـتـلـقَّـى سـرًّا سـمـاعَ الـيَـراعِ[(١)]

وخُلوُّ بلدٍ من السَّماع بشرطه لا يُبطِل علومَ أهله؛ لكونها متَّصِلةً بسماعٍ عامٍّ، وإن لم يُعوَّل عليه في الرِّواية.

ولهذا نَشِط مَن هداه الله إلى الرُّحلة في سماع الحديث على وجهه المنتهي إليه عند المتأخِّرين، وفتَّش عن بقايا المسندين، وهبَّ بعدَه بنهضته من هبَّ مِن أقرانه، ثمَّ تزايد أثرُ عَزمتهم حتَّى جاوز بلادنا، وكان من آثار ذلك إبرازُ مَن غدت معرفته أو معرفة ما عنده من الإسناد نسيًا منسيًّا؛ فمنهم من أهل قُطرنا عبدُ الملك ابنُ عمرَ آلُ الشَّيخ، وعبدُ العزيز بنُ صالحِ ابنُ مرشدٍ، ومحمَّدُ بنُ أحمدَ ابنُ سعيدٍ، وعبدُ الله بنُ عبدِ العزيز ابنُ عقيل، وعلي بنُ حمدٍ الصَّالحيُّ، وسليمانُ بنُ حمدٍ السُّكيتُ، وبكرُ بنُ عبدِ الله أبو زيدٍ، وحمدُ بنُ إبراهيمَ الحُقيلُ - أسبغ الله عليهم شآبيب الرَّحمة -، ونظراؤهم في بقيَّة البلدان كثيرٌ، لم يحيَ ذِكر جمعٍ منهم إلَّا بانبعاث الرِّواية والسَّماع.

---

(١) «توضيح الأفكار» ٢/ ٢١٥، والأسفار: الكتب، واليراع أراد به آلة الكتابة؛ لأنَّها تُتَّخذ منه، وهو القَصَب.

ومن آثار ذلك أيضًا إحياءُ مسالك الأوَّلين في استدعاء الشُّيوخ المُسمِعين، فكان ذلك المَهديُّ أوَّلَ مَن سعى في هذا، واستَوفَدَ عبدَ الغفَّارِ حسنِ الرَّحمانيَّ، وسُمِع ما سُمِع عليه في البلد الأمين، في مجالسَ آخرُها عندَه ليلةَ الجمعة التَّاسعَ عشرَ من رمضان، سنةَ إحدى وعشرينَ بعدَ الأربعِمائة والألفِ.

ومن آثار ذلك أيضًا تقويةُ حركة سماع الحديث الَّتي لم تنقطع، وإنَّما ضعُفت في زمنٍ مضى، وتبدَّى بعدُ ما صار مشهودًا من مجالس سماع الحديث في الحرمين والرِّياض والكويت ودمشقَ والمُحرَّق والقاهرة.

هذه هي جَلِيَّة الأمر في سماع الحديث اليوم، وأهله فيه مقتدون لا مبتدئون، فلهم سلفٌ صالحٌ، ومن اقتدى اهتدى، وعَيبُ الحاضر عيبٌ للسَّابق، والنَّاس لهم في العلم مسالكُ وغايات، وفي التَّنزيل: ﴿وَلِكُلٍّ وِجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّيهَا فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ﴾ [البَقَرَة: ١٤٨].

ومن قديم الأخبار في هذا المِضمار واقعتا أبي بكرٍ الخطيب البغداديِّ، في قراءة «صحيح البخاريِّ» على شيخيه إسماعيلَ الحِيريِّ وكريمةَ المروزيَّة، فقال في خبره مع الأوَّل:

«ولَمَّا ورد بغدادَ كان قد اصطحب معه كتبه عازمًا على المجاورة بمكةَ، وكانت وِقْرَ بعيرٍ، وفي جملتها «صحيح البخاريِّ»، وكان سمعه من أبي الهيثم الكُشْمِيهَنيِّ عنِ الفِربريِّ،

فلم يُقضَ لقافلة الحجيج النُّفوذُ في تلك السَّنة؛ لفساد الطَّريق، ورجع النَّاس، فعاد إسماعيلُ معهم إلى نَيسابورَ، ولما كان قبل خروجه بأيَّامٍ خاطبتُه في قراءة كتاب «الصَّحيح»، فأجابني إلى ذلك فقرأتُ جميعَه عليه في ثلاثة مجالسٍ: اثنانِ منها في ليلتين، كنتُ أبتدئ بالقراءة وقتَ صلاة المغرب وأقطعها عند صلاة الفجر، وقبل أن أقرأ المجلس الثَّالث عَبَر الشَّيخ إلى الجانب الشَّرقيِّ مع القافلة، ونزل الجزيرةَ بسوقِ يحيى، فمَضيتُ إليه مع طائفةٍ مِن أصحابنا، كانوا حضروا قراءتي عليه في اللَّيلتين الماضيتين، وقرأتُ عليه في الجزيرة من ضَحوة النَّهار إلى المغرب، ثمَّ من المغرب إلى وقت طلوع الفجر، فَفَرَغتُ منِ الكتاب، ورحل الشَّيخ في صبيحة تلك اللَّيلة مع القافلة»[(١)].

وقال الذَّهبيُّ ذاكرًا خبرَ الخطيب مع كريمةَ المروزيَّةِ: «وقرأ «الصَّحيح» في خمسة أيَّامٍ على كريمةَ المروزيَّةِ»[(٢)].

ولجلالة حاله الأُولى قال الذَّهبي: «وهذا شيءٌ لا أعلم أحدًا في زماننا يستطيعه»[(٣)].

---

(١) «تاريخ بغداد» للخطيب ٦/ ٣١١.

(٢) «سير أعلام النُّبلاء» ١٨/ ٢٧٧، و«تاريخ الإسلام» ٣١/ ٩٢؛ معزوًّا إلى «الذَّيل» لابن السَّمعانيِّ، وانظر أيضًا «طبقات الشَّافعيَّة الكبرى» ٤/ ٣٠، وفي تعليقي على كتابي «تعظيم العلم» بيانُ غلطِ من ضعَّف القراءة الأولى بالثَّانية.

(٣) «تاريخ الإسلام» ٣١/ ٩٩.

وقد وجدتُ بعدَ هذه الطَّبقة مَن وقع له ما وقع للخطيب، فنقل ابنُ أبي عُذيبةَ أنَّ أبا بكرٍ القَلْقَشنديَّ سِبْطَ العلائيِّ، قرأ «صحيح البخاريِّ» بمكةَ على أبي بكرٍ المَراغيِّ في ثلاثة أيَّامٍ[١]، لكنْ للنَّاقل مجازفاتٌ، فأخاف أن تكون هذه إحداها[٢].

وقارَبَهُما عثمانُ الدِّيَميُّ فإنَّه قرأ «البخاريَّ» في أربعة أيَّامٍ[٣].

وذكر القَسطَلَّانيُّ أنَّه قرأ «البخاريَّ» على أبي العباس ابن طَريفٍ في خمسة مجالسٍ وبعضِ مجلسٍ، قال: «متواليةً مع ما أُعيدَ لِمُفَوِّتينَ أظنُّه نحوَ العُشر، آخرها يومَ الأحد ثامنِ عشري شوالٍ، سنةَ اثنتين وثمانين وثمانمائة»[٤].

وقرأ الفيروزَأباديُّ «صحيحَ مسلمٍ» بدمشقَ على أبي عبد الله ابن جَهْبَلٍ في ثلاثة أيَّامٍ، وله في ذلك أبياتٌ منها قوله:

وتــمَّ بــتــوفــيــقِ الإلــهِ وفــضــلِــهِ
قــراءةَ ضــبــطٍ فــي ثــلاثــة أيَّــامِ[٥]

---

(١) انظر: «الضَّوء اللَّامع» ١١/ ٧٠.

(٢) انظر: المصدر السَّابق ٢/ ١٦٣.

(٣) انظره كذلك ٥/ ١٤١، وقول مصنِّفه بعد حكاية القراءة: «وما حمِدتُ منه هذا»، نفثةُ معاصَرةٍ تُطوى.

(٤) «إرشاد السَّاري» ١/ ٤١، ومنه استمَدَّ السَّخاويُّ في «الضَّوء اللَّامع» ٢/ ١٠٣، والشَّوكانيُّ في «البدر الطَّالع» ١/ ١٠٢، والكَتَّانيُّ في «فهرس الفهارس» ٢/ ١٠٤٦، وثامن عشري يعني الثَّامن والعشرين.

(٥) انظر: «الضَّوء اللَّامع» ١٠/ ٨٠، و«الجواهر والدُّرر» ١/ ١٦٢-١٦٣، و«أزهار=

وقرأ أبو الفضل العراقيُّ «صحيحَ مسلمٍ» على ابن الخبَّاز بدمشقَ، في ستَّة مجالسَ متواليةٍ، قرأ في آخر مجلسٍ منها أكثرَ من ثلث الكتاب، وذلك بحضور أبي الفرج ابن رجبٍ، وهو يُعارِض بنسخته[١].

وقرأ إبراهيمُ البِقاعيُّ على البدر الغزِّيِّ «صحيحَ البخاريِّ» في ستَّة أيَّامٍ، أوَّلُها يومُ السَّبت حاديَ عشريِّ شهرِ رمضانَ، سنةَ ثلاثين وتسعِمائة، وقرأ عليه «صحيح مسلمٍ» في شهر رمضانَ، سنةَ إحدى وثلاثين وتسعِمائة، في خمسة أيَّامٍ متفرِّقةٍ في عشرين يومًا[٢].

وفي ترجمة عليِّ بن عبد الله العَلويِّ من «معجم الزَّبيديِّ»[٣] قول المترجِم له: «قرأ عليَّ «الصَّحيح» في اثني عشر مجلسًا في رمضانَ، سنة **١١٨٨** في منزلي بسُويقةِ المُظفَّر، ثم سمع عليَّ «الصَّحيح» ثاني مرَّةٍ، مشاركًا مع الجماعة، مناوبةً في القراءة، في أربعة مجالسَ، وكان مدَّة القراءة من طلوع الشَّمس إلى بعد كلِّ عصرٍ، و«صحيحَ مسلمٍ» في ستَّة مجالسَ مناوبةً، بمنزلي في خانِ الصَّاغة».

= الرِّياض» ٣/ ٤٨، و«فهرس الفهارس» ٢/ ١٠٤٦.

(١) انظر: «ذيل التَّقييد» ٢/ ١٠٦، و«لَحْظ الألحاظ» ص ١٤٥.

(٢) انظر: «الكواكب السَّائرة» ٢/ ٧٦، و«شذرات الذَّهب» ١٠/ ٢٨٨، وعنه «فهرس الفهارس» ٢/ ١٠٤٥، وحادي عشري يعني الحادي والعشرين، وأُثبِتَ رقمًا في نشرةِ «فهرس الفهارس» على أنَّه (١١).

(٣) ٢/ ٥٧٤، وعنه «فهرس الفهارس» ٢/ ١٠٤٣-١٠٤٤.

وقرأ محمَّد بن أحمد الصَّدفيُّ «الموطَّأ» على المنذر بن المنذر في يومٍ واحدٍ[(١)].

وهي عجيبةٌ لا تُعرف إلَّا عنه، وكان الصَّدفيُّ يُتخَيَّر للقراءة على الشُّيوخ لفصاحته ونهضته، ذكره ابن بَشْكُوالَ[(٢)].

وقرأ أبو العبَّاس ابن تيميَّة الحفيد «الغيلانيَّاتِ»، على بعض شيوخه في مجلسٍ واحدٍ، وهي كتابٌ حافلٌ، فيه نحوُ ألفِ حديثٍ[(٣)].

وبلغ ابن حجرٍ العسقلانيُّ الغاية القصوى بين أهل زمانه في سرعة القراءةِ الحسنةِ، فمن ذلك أنَّه قرأ «البخاريَّ» في عشرةِ مجالسَ؛ كلُّ مجلسٍ منها أربعُ ساعاتٍ[(٤)]، وقرأ «مسلمًا» في خمسةِ مجالسَ في نحو يومين وشطر يومٍ[(٥)]، وقرأ «سننَ النَّسائيِّ الكبرى» في عشرةِ مجالسَ، كلُّ مجلسٍ منها نحو أربع ساعاتٍ[(٦)]، وقرأ «سننَ ابن ماجه» في أربعةِ مجالسَ[(٧)].

---

(١) انظر: «الصِّلة» لابن بَشْكُوالَ ص ٥٠٥.
(٢) المصدر السَّابق، وكأنَّه أراد بنهضته نشاطه.
(٣) انظر: «مختصر طبقات علماء الحديث» ٤/ ٢٨١.
(٤) انظر: «الجواهر والدُّرر» ١/ ١٦٣.
(٥) انظر: «إنباء الغمر» ٣/ ١٨٧، و«المجمع المؤسِّس» ٢/ ٤٧٨، و«الجواهر والدُّرر» ١/ ١٦٢.
(٦) انظر: «الجواهر والدُّرر» ١/ ١٦٢.
(٧) انظر: «الجواهر والدُّرر» ١/ ١٦٢.

وأغربُ ما وقع له في الإسراع: أنَّه قرأ في رحلته الشَّاميَّةِ «المعجمَ الصَّغير» للطَّبرانيِّ في مجلسٍ واحدٍ، فيما بين صلاتي الظُّهر والعصر[١].

وذكر أبو طاهرٍ الكُورانيُّ أنَّه قرأ «الموطَّأ» على حسنٍ العُجيميِّ، في أحدَ عشرَ مجلسًا[٢].

وقرأ فضلُ رحمنٍ[٣] بنُ أهلِ الله الصِّدِّيقيُّ «صحيحَ البخاريِّ»، على محمَّدِ إسحاقَ الدِّهلويِّ في بضعةَ عشرَ يومًا[٤].

فطيَّب الله ثَراهم، وحسَّن عنده مرآهم، فهؤلاء ـ والله ـ أهل العلم على الحقيقة، ولم يبقَ إلَّا التَّعلُّل بأخبارهم، والسَّلوة

(١) انظر: «المجمع المؤسِّس» ٢/ ٣٢٤، و«الجواهر والدُّرر» ١/ ١٦٣، و«لَحْظ الألحاظ» ص ٢١٤.

(٢) انظر: «فهرس الفهارس» ٢/ ١٠٤٨.

(٣) يَذكره جماعةٌ باسم (فضل الرَّحمن)، وفي «عمدة العناقيد» للنِّيمويِّ المُلحق بكتابه «آثار السُّنن» ص ١٣١ ما يُفيد أنَّه خالٍ من أداة التَّعريف؛ ليُوافق تأريخ مولده بحساب الجُمَّل، أفادني هذا الموضع صاحبنا صلاحُ الشَّلَّاحيُّ، وهكذا رأيته بخطِّ يونسَ الجونفوريِّ - أحدِ علماءِ الهند -، وكان فضلُ رحمنٍ رجلًا صالحًا عُمِّر، وله أخذٌ عن عبد العزيز الدِّهلويِّ، فرغب النَّاس في الرِّواية عنه، ولم يبقَ شيءٌ من المصنَّفات متَّصل السَّماع به؛ فيما شُهِرَ بين النَّاس من الأسانيد، لا البخاريَّ ولا غيرَه، وإسناد رواية عبد الرَّحمن الأَمروهيِّ عنه سماعًا لا أصل له، وقد وقعت لي روايةً مع غيرها ممَّا هو أحسن منها، فالدَّاعي صيانة الرِّواية لا خُلُوُّ العَيبة.

(٤) انظر: «إتحاف الإخوان» لأبي الخير العطَّار ق ٣/ ٢، وعنه «فهرس الفهارس» ٢/ ١٠٤٩.

بأنبائهم، وهم بين مُريدٍ ضبطَ المجموع من المسموع في النُّسخ الصَّحيحة، وبين ساعٍ في حفظ شرف الخَصِيصة الصَّبيحة.

والنَّاس بعدهم في السَّماع بين غالٍ مُفرِط، وجافٍ مُفرِّط، فمنهم من غَلَبَه فيه هواه؛ فظنَّ أنَّ سماع الخلق اليومَ كسماع الحديث زمانَ الحُفَّاظ الأوَّلين، واسترسَل فيما يُسمَع مِن كتبه بلا تمييزٍ، ومنهم من لم يُحِطْ علمًا بحقيقته وقصده؛ فزهِد فيه، وصدَّ عنه، ووقع هؤلاء وهؤلاء في أحوالٍ مُستَشنعةٍ، ومقالاتٍ مُستَبشعةٍ، وعظُم الخَطب بدخول من لم يَشَمَّ رائحة العلم مُنحازًا إلى أحد الطَّرفين، و(كلا طرفي قصد الأمور ذميمُ)[1].

ولا يُظنُّ أنَّ ما سبق من أنبائهم كراماتٌ خارقةٌ، واختصاصاتٌ فارِقةٌ، مضت وانقضت؛ بل من عَلَت هِمَّته، وعظُمت طِلبَتُه؛ سار بسيرهم، وأصاب كخيرهم، ففي المتأخِّرين مَن له مآثرُ ساميةٌ في إقراء كتب الحديث.

فكان محمَّدُ عابدِ السِّنديُّ يختم «الكتب السِّتَّة» في شهرٍ واحدٍ روايةً، وفي ستَّة أشهرٍ درايةً[2].

---

(١) عَجْزُ بيتٍ للخطَّابيِّ خَمَل ذِكر صدره، وهو (ولا تَغْلُ في شيءٍ من الأمر واقتصِد)، فانظره مع غيره في «يتيمة الدَّهر» للثَّعالبيِّ ٤/ ٣٨٥.

(٢) انظر: «فهرس الفهارس» ٢/ ١٠٤٩.

وكذلك عصريُّه محمَّد بنُ عليٍّ السَّنوسيُّ؛ كان يُقرئ «صحيحَ البخاريِّ» في شهرٍ، و«صحيحَ مسلم» في خمسةٍ وعشرين يومًا، و«السُّنن» في عشرينَ يومًا، مع التَّكلُّم على بعض المشكلات[(١)]، ومجموع ذلك شهران ونصفٌ.

وفاقهما في طبقتهما محمَّدُ بنُ عليٍّ الشَّوكانيُّ؛ فإنَّه كان يُقرئ «الكتب السِّتَّة» و«مستدركَ الحاكم» في كلِّ ليلةٍ مِن رمضانَ روايةً ودرايةً مع بحث المُشكِلات، وحلِّ الإشكالات، فيختِمها في مجموع رمضانَ في سنتين؛ أي في ستين يومًا أو أقلَّ، في مَحفلٍ عظيمٍ، يشهده نحوُ خمسين عالمًا، من صنعاء ومن أهل البلاد النَّائية، وفيها قال شاهدٌ من أهلها - هو الحسن بنُ أحمدَ العُمَريُّ الملقَّبُ عاكشًا -:

«وقد حضرتُ معهم في ذلك الإملاء عامين، ولله الحمد، وذلك الاجتماع روضةٌ من رِياض الجِنان، مع أولئك الأعيان، ولا تَملُّه النُّفوس ولا تشبعُ منه الأذهان، بل هو اختلاسُ وقت سرورٍ من كُدورات[(٢)] الزَّمان، سقى الله ذلك العهد والنَّاس والقُطر»[(٣)].

---

(١) انظر: «فهرس الفهارس» ٢/١٠٤٣، والَّذي يظهر من سياقه أنَّ العشرين يومًا للسُّنن الأربعِ كلِّها، لا لكلِّ كتابٍ منها.
(٢) تصحَّفت في الأصل إلى (كدروات).
(٣) «عقود الدُّرر» ق ٢/٨٨، وفيها الخُبر والخَبر، وانظر - أيضًا - ق ١/٨٦ منه.

وأسمع عبدُ الله بنُ سالمٍ البصريُّ «مسندَ أحمدَ» في اثنينِ وستِّينَ مجلسًا، آخرها: ضُحى الأربعاء الحاديَ عشرَ من رجبٍ الأصمِّ، سنة ١١٣١[1]، ومَسْلَكُهُ في التَّصحيح والتَّعليق شهيرٌ[2].

وأسمعَ شيخُ شيوخنا الجمال القاسميُّ «صحيحَ مسلمٍ» روايةً ودرايةً في مجالسَ من أربعينَ يومًا، وأسمع «سننَ ابن ماجهْ» كذلك في مجالسَ من واحدٍ وعشرينَ يومًا، وأسمع «الموطَّأ» كذلك في مجالسَ من تسعةَ عشرَ يومًا[3].

وأسمعَ شيخُ شيوخنا عبدُ الحيِّ الكَتَّانيُّ «صحيحَ البخاريِّ»؛ قراءةَ تحقيقٍ وتدقيقٍ في نحو خمسينَ مجلسًا، لم يدع شاذَّةً ولا فاذَّةً تتعلَّق بأبوابه ومحلِّ الشَّاهد منها؛ إلَّا أتى عليها، مع غير ذلك من اللَّطائف المُستجادة[4].

---

(١) هذا هو المثبَت بخطِّ قارئ «المسند» عليه محمَّدٍ المغربيِّ، في آخر نسخة ابن خليلٍ الأحسائيِّ من «المسند»، المحفوظة بالخزانة الأزهريَّة، وفي «فهرس الفهارس» ١/١٩٨ للكَتَّانيِّ أنَّ البصريَّ أسمعه في الرَّوضة النَّبويَّة في ٥٦ مجلسًا عام ١١٢١، والظَّاهر أنَّه لا يُريد سوى هذ القراءة، يُعلم ذلك من «فهرس الفهارس» نفسِهِ ٢/٨٥٠؛ فإن صحَّ ما ذكره الكَتَّانيُّ فالقراءة متكرِّرةٌ، وإلَّا فالعمدة في عدد المجالس وتأريخها ما عن تلميذ المُسمِعِ القارئ.

(٢) فله يدٌ طولى في المقابلة ومراجعة الأصول عند إقراء الحديث، وانظر جلاءه في الإجازات الموردَة في الكتاب الحافل في ترجمته للعربيِّ الدَّائزِ الفِرياطيِّ.

(٣) انظر: «قواعد التَّحديث» ص ٢٦٣.

(٤) انظر: «فهرس الفهارس» ٢/١٠٤٩.

وأسمعَ محدِّثُ بَلَدِه في وقته ابنُ بازٍ «سننَ النَّسائيِّ» روايةً ودرايةً، في تسعةٍ وعشرينَ يومًا[(١)].

واتَّفق لمُقيِّده التَّشبُّه بالسَّابقين، فقرأ «السُّننَ الأربعَ» على شيخه أبي الحسنِ الكَشميريِّ رَحِمَهُ اللهُ؛ سردًا في ثلاثةَ عشرَ يومًا.

واختلافُ الخلق والبلدان في حظوظهم من هذه الأحوال، هو بحسب القُوى والمدارك؛ فإنَّ النَّاس يتفاوتون فيهما كتفاوتهم في الصُّور الظَّاهرة، فمنهم من تكون له عزيمةٌ وقدرةٌ يُدرِك بها مرادَه، ومنهم من لا يكون كذلك، ومن البلدان ما يَنْعَشُ فيه علم الحديث، ومنها ما لا يكون كذلك.

وقد حدَّثني شيخنا ابنُ عقيلٍ أنَّ شيخه عليًّا أبو وادي لمَّا رجع من الهند، اجتهد في إقراء كتب الحديث، وحصل الاقبال عليه، وكَثُر الآخِذون عنه، فلما مات ضعُف الأمر بعده.

---

(١) كما أخبر به، وكان القارئُ عليه صالحٌ العراقيُّ، انظر: «الإنجاز» حاشية ص١٢٥، وقُرِئت عليه «سننُ النَّسائيِّ» مرَّةً أُخرى، فحضرتُ عليه فيها، وتمَّت - أيضًا.

وسألتُ أحدَ مَن بقي ممَّن أدرك زمنَ القراءةِ الأوَّل على ابن بازٍ - وهو عبد الرَّحمن ابن جلَّالٍ -، عن تقدير مدَّة القراءة كلَّ يوم؟ فذكر أنَّه لا يذكر القراءةَ نفسَها؛ إلَّا أنَّه يُحقِّق ما كان للعراقيِّ من حظوةٍ عند شيخه، وأنَّه أحدُ من كان يخصُّهم بالقرءاة عليه في منزله؛ لكنَّ تقدير ما يعقِله ويذكره من نظائرها الَّتي حضرها لا يزيد على ساعتين، فمجموع المدَّة ستون ساعةً في أكبر تقديرٍ، ومَن رزقه الله قوَّةً فجعل حظَّ الإسماع يوميًّا تسعَ ساعاتٍ؛ فإنَّه يختمه في سبعة أيَّامٍ.

ووجهه: أنَّ علوم البلد الشَّائعة هي علوم الاعتقاد والفقه، وتَشقُّ مزاحمتهما لنُفرة النَّاس ممَّا لم يألفوه؛ كما وقع لعبد اللَّطيف ابن عبد الرَّحمن آلِ الشَّيخ، الَّذي قرأ القراءاتِ العشرَ في مِصرَ على أحمدَ بن محمَّدِ سَلَمُونةَ[١]، ولم يزد ما تُلِّقي عنه منها على التَّجويد ورواية حفصٍ.

ولعل هذا ممَّا دفع بعض الشُّيوخ إلى التماسِ بلدٍ يُؤخذ عنه فيه الحديث؛ كابن يابسٍ الَّذي اتَّخذ صحن الجامع الازهر مَحَلًّا لنشر ما تحمَّله من علم الحديث في الهند، فقرأ عليه جماعةٌ من المِصريِّين وغيرهم؛ كشيخنا محمَّد بن عبد الوهَّاب البنَّا ومحمَّد بن محمَّدٍ الخَانِجِيِّ.

ومع حُجج الدَّعوى؛ لم يبقَ للعائب إلَّا قولَه: (لا أقوى)، فإن حَكَمَ بها على غيره فلَيُلْجِمْ نفسه بالتَّقوى، فالخطب جسيمٌ، والدَّيَّان عظيمٌ.

(١) انظر: ترجمته الَّتي أملاها ابنه محمَّدٌ في «مجلة الإصلاح»، العدد ١١، الصَّادر في غُرَّة شعبانَ سنة ١٣٤٧، و«فيض الملك المتعالي» ٢/١٠٣٨.

فصـــــلٌ

والَّذي ينبغي أن يعقِلَه مُريد الفائدة: أنَّ مقصود السَّماع اليومَ هو بقاء فضيلته في هذه الأُمَّة، وأنَّ المسموع ينبغي أن يكون محصورًا في الأُصول الحديثيَّة، وما يُحتاج إليه؛ كعُمَد العلوم من التَّآليف الصِّغار والكبار، وما عدا ذلك فبحَسَب كلِّ أحدٍ، ولا ينبغي أن يكون قِبلةَ السَّماع في مجالسه العامَّة.

أمَّا الشُّيوخ المُسمِعون فيكفي فيهم اسمُ الصَّلاح والدِّيانة، وثبوتُ السَّماع أو الإجازة، مع تقديم السَّماع على الأكابر سنًّا؛ لأنَّ العلوَّ غالبًا معهم؛ إلَّا أن يكون مَن دونَهم مقدَّمًا في العلم ضبطًا وفهمًا؛ فيحسُن السَّماع عليه.

ولا تضرُّ عامِّيَّته لعدم توقُّف الضَّبط على روايته، ولا يمنع الشَّرفُ أهلَ الحديث من الانتفاع به، فهذا الحجَّار العامِّيُّ سمع عليه الكبار؛ كابن تيميَّةَ الحفيد والمِزِّيِّ والذَّهبيِّ وابن كثيرٍ.

قال ابنُ كثيرٍ - بعد كلامٍ سبقَ -:

«كلَّما كان السِّنُّ عاليًا كان النَّاس أرغبَ في السَّماع عليه؛ كما اتَّفق لشيخنا أبي العبَّاس أحمدَ بن أبي طالبٍ الحجَّار؛ فإنَّه

جاوز المائة محقَّقًا، سمع على الزَّبيديِّ سنةَ ثلاثينَ وستِّمائةٍ «صحيحَ البخاريِّ»، وأسمعه في سنة ثلاثينَ وسبعِمائةٍ، وكان شيخًا كبيرًا عامِّيًّا، لا يضبط شيئًا، ولا يتعقَّل كثيرًا من المعاني الظَّاهرة، ومع هذا تداعى النَّاس إلى السَّماع منه عند تفرُّده على الزَّبيديِّ، فسمع منه نحو مائةِ ألفٍ أو يزيدون»[١].

وربَّما دارت رواية كتابٍ مشهورٍ على من ليس من علماء الحديث وحُفَّاظه؛ كرواية أبي عليٍّ ابن المُذهِب «المسندَ الحنبليَّ» عنِ القَطيعيِّ، فإنَّه آخر مَن رواه كاملًا عنه - سوى نزرٍ يسيرٍ منه، أُسقِط مِنَ النُّسخ -، ولم يكن صاحب حديثٍ؛ بل احتيج إليه في سماع «المسند»، ثمَّ حدَّث بـ «المسند» كلِّه آخرُ أصحاب ابن المُذهِب وفاةً: هبةُ الله بن محمَّدٍ الشَّيبانيُّ، وهو شيخٌ جليلٌ مسنِدٌ، انتهى إليه علوُّ الإسناد، وكان عَرِيًّا من معرفة الحديث أيضًا[٢].

وكما لا تُهدَرُ منفعته لعامِّيَّته؛ فإنَّ ما له من سماعٍ لا يُثمِر القول بإمامته!، ورتبة ما للشُّيوخ من مسموعٍ، لا تُثبِت اسم أحدهم في ديوان الرَّاسخين، ولا يستحِقُّ بها الرِّئاسة في الدِّين.

---

(١) «اختصار علوم الحديث» ص ١٥٢، وانظر: «البداية والنِّهاية» ١٤/ ١٧٢-١٧٣.

(٢) انظر: «سير أعلام النَّبلاء» ١٣/ ٥٢٤.

ومِنَ البوائق العصريَّة بَذْلُ ألقاب (المحدِّث) و(الحافظ) و(العالم) و(العلَّامة) للمفروح بسماعه، ولعله لا يُميِّز المسائل الكبار في السُّنن والآثار، ومن كان له سماعٌ، وله في العلم ذكرٌ وارتفاعٌ، فهو فضل الله يؤتيه من يشاء، وما اكتسبه مبنيٌّ على الاتِّصاف بالعلم النَّافع لا السَّماع الواقع[1]،فلا تغترَّ بزخرفةِ الدَّعوى، والزم أهل العلم والتَّقوى.

ومن البَواقع التَّساهل في السَّماع على الفَسقة؛ إجابةً لداعي الشَّره في السَّماع، ومن أنبائه فيمن عَبَرَ قولُ الذَّهبيِّ ناصحًا في ترجمة عليِّ بن مظفَّرٍ الإسكندرانيِّ، ثمَّ الدِّمشقيِّ من «معجم شيوخه»[2]: «ولم يكن عليه ضَوءٌ في دينه، حَمَلَني الشَّرَهُ على السَّماع مِن مِثله، والله يُسامحه، كان يُخِلُّ بالصَّلوات، ويُرمى بعظائم الأُمور».

ومنها التَّكالب في السَّماع على مغموسٍ في البدعة، مُتَجاهِرٍ بها، أنزل نفسه منها منزلةَ الدَّاعي إليها، والسَّاعي فيها، فبذلك

(١) من الإيقاظ للاتِّعاظ دعوةُ السَّاعين في إقامة مجالس السَّماع إلى الاكتفاء بالألقاب المتعارَف عليها دون تفخيم، فيُخاطب المسمِع (فضيلةَ الشَّيخ)، وإن زِيد (المسنِد) فأرجو أن لا بأس بها، أمَّا الألقاب الفضفاضة فنفحةٌ أعجميَّة سَرَت إلى أصل العرب وقاعدتها، وأخاف على باذليها سؤالَ الله لهم عن غشِّ المسلمين في منازل أهل الدِّين.

(٢) ٢/ ٨٥.

تُهتك جُنَّة (هجر المبتدع)، ويدخل الدَّاخل على صغار الآخذين في العلم والعوامِّ، ممَّن لم تقوَ في نفوسهم بواعث السُّنَّة.

وإذا قارن السَّماعَ عليه إشهارُ بدعته بالدَّعوة إليها، أو مصالَحَتُه فيها بسماع دواوين البدع الخالصة، وتآليفها النَّاقصة، فهنا وقعت الواقعة، وحقَّت المقاطعَة[١].

ومنها مسايرة الشُّيوخ فيما لا يُحقِّقونه من ضبط سماعهم، أو سماع شيوخهم، وتركُ مراجعتهم، والاكتفاءُ بمجرَّد صدوره منهم أوَّلَ وَهْلَةٍ!، وعدمُ التَّمييز بين قولهم في حال القوَّة والصِّحة، وقولهم في حال الضَّعف والعلَّة، وقد عرفتُ أشياخًا بضعَ عشرةَ سنةً ينفون وجود روايةٍ لهم، فلمَّا تقدَّمت بهمُ السِّنُّ خرج منهم أُو أخرِج كلامٌ خلافَ المستقِرِّ عنهم، ففرح به مَن يجمع ما يسمع، ولا يُفرِّق بين الحقيقة واليَلْمَع[٢].

---

(١) وخُطَّة الرِّواية عن أهل البدع مبيَّنةٌ في تصانيف علوم الحديث، والقول فيها اليوم كالقول فيها قديمًا؛ إلَّا من جهة قلَّة الاحتياج إليها، واشتدادِ بدع المتأخِّرين، وتمييزُ ما ينبغي فيها وما يَحسُن منها؛ لا يتأهَّل له إلَّا درَّاكةٌ فَطِنٌ عارفٌ بالمعتقد السُّنِّيِّ، ومسالكِ معاملة المخالفينَ بما لا يثلُم الدِّين، ومن لم يكن كذلك فالنَّجا النَّجا.

(٢) ولي عن هؤلاء روايةٌ؛ التمستُها منهم بعد رواج تلك الدَّعاوى؛ ليطمئنَّ قلبُ المُتلقِّي أنَّ داعيَ قولي: حراسةُ الرِّواية وصِيانتُها؛ لا حسدُ الأُمَّة وخيانتُها.

واليَلْمع: السَّراب.

وزاد في الطُّنبور نغمةً مَن يتبرَّع بادِّعاء سماعهم، وتركيب أسانيدهم، وفي الجَعبة من ألوان العَجب، ما يُزهِّد في هذه الصَّنعة، ويَقوى معه وازعُ الكفِّ عن الإمداد، والله يَنسخ ما يشاءُ ويُحكِم إلى يوم التَّناد.

وقد أظهر الإخلادُ إلى المظاهر، والتَّهارشُ في التَّفاخر؛ سَلْسَلَةَ الأسانيد بوجوهٍ يضحك منها أهل المعرفة عَجَبًا، ويتقطَّعون من بروزها غضبًا، ويأسفون على اتخاذ العلم ظهرًا يُركب لأمرٍ يُطلب!

والمتأَهِّل من الشُّيوخ المُسمِعين يَحسُنُ به أن يُفيد بمضمَّن الشُّروح، المعينِ على ضبط المسموع، وإذا قرن إحسانَه إلى أصحابه باستصحاب الأُصول العتيقة مِنَ المخطوطات، والنُّسخِ الوثيقة مِنَ المطبوعات؛ للمراجعة عند الإشكال؛ فقد بلغ السَّماعُ رتبةً عاليةً في ضبط المسموع.

ووددْتُ من المعتنين بإبراز مجالس السَّماع في دائرة أعمالهم الحكوميَّة، أو مَن كانت لهم قدرةٌ تُضاهيها في المبرَّات الخيريَّة؛ أن يقصِدوا إلى إحياء هذه المعالم مسترشدين بذوي الشَّأن، فإنَّهم على الحال أوقف، وبتفاصيل جُمَلِه أعرف.

فصـــــلٌ

وينبغي أن يكون الشيَّخ المُسمِع مُصغِيًا، غيرَ ناعسٍ ولا متحدِّثٍ ولا ناسخٍ، متخلِّصًا من كلِّ ما يمنعه من الإقبال على السَّماع، ويُغتفَر الإغفال اليسير، والإجازة تَجْبُرُهُ، ذكره السَّخاويُّ[(١)] وغيره.

سُئِل أبو محمَّدٍ ابنُ قدامةَ: هل يجوز الكتابة والمطالعة أو الإغفاء يسيرًا في وقت السَّماع؟ أو يجوز للشَّيخ أن يكتب ويقرأون عليه؟

فأجاب: «ما رأينا أحدًا يحترِز من هذا»[(٢)]؛ يعني اليسيرَ لا الكثير.

ومَن عرض لشيخه شيءٌ من هذه الأحوال قطع القراءة حتَّى ينتبه، أو قرأ وأعاد إذا انتبه، بحَسَب ما يُوافِق قدرةَ الشَّيخ ورغبَته، أمَّا التَّجاري في القراءة مع عدم تيقُّظه فإخلالٌ بالسَّماع.

---

(١) انظر: «التَّوضيح الأبهر» ص ٧٧.

(٢) «ذيل طبقات الحنابلة» لابن رجبٍ ٣/ ٣٠٨.

وحُسْنُ صحبة الأشياخ يستدعي مراعاةَ أحوالهم، والحذرَ من إملالهم؛ لئلا يَضجروا فينقطعَ الانتفاع، ويَبرزَ الامتناع.

قال ابنُ الصَّلاحِ ـ وقد ذكر نحوَ ما سبق -: « يُخشَى على فاعلِ ذلكَ أنْ يُحرَمَ الانتفاعَ »[١].

ونقله عنه العراقيُّ في «شرح التَّبصرة والتَّذكرة»[٢]، ثمَّ أتبعه قولَه:

«وقد جرَّبْتُ ذلكَ، فإنَّ شيخَنا أبا العبَّاسِ أحمدَ بنَ عبدِ الرَّحمنِ المَرداويَّ، كان كبِرَ وعجَزَ عن الإسماعِ، حتى كُنَّا نتألَّفُهُ على قراءةِ الشَّيءِ اليسيرِ، فقرأَ عليهِ بعضُ أصحابِنا فيما بلغني «العُمْدةَ» بإجازتِهِ من ابنِ عبدِ الدَّائمِ، وأطالَ عليه فأضْجَرَهُ، فكانَ يقولُ له الشَّيخُ: لا أحياكَ اللهُ أن ترويَها عنِّي، أو نحوَ ذلكَ، فماتَ الطَّالبُ بعدَ قليلٍ، ولم ينتفِعْ بما سَمِعهُ عليهِ».

وليحذَرِ الحديثيُّ أن يحمِلَه الشَّرهُ على التَّساهل في السَّماع والتَّحمل، فيقعَ في الإخلال بناموسه.

وما في أخبار بعض الحُفَّاظ من التَّوسع المُلائم لأحوالهم على خلاف قانونهم يُروى ولا يُقتدى به؛ لنُدرة المَقِيس عليهم،

---

(١) ص ٢٤٧-٢٤٨.

(٢) ٢/ ٤٤، ووقع في «فتح المغيث» للسَّخاويِّ ٣/ ٢٨٩-٢٩٠ تسمية صاحب القصَّة.

كما كان المِزِّيُّ رَحِمَهُ اللهُ يكتب في مجلس السَّماع، ويَنْعُسُ في بعض الأحيان، لأنَّه كان مع حاله تلك يردُّ على القارئ ردًّا جيِّدًا بيِّنًا واضحًا، بحيث يتعجَّب القارئ من نفسه؛ أنَّه يغلَطُ فيما في يده وهو مستيقظٌ، والشَّيخ ناعسٌ وهو أنبه منه! وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء(١).

ومن هذا الضَّرب في سيرته أنَّه كان يُوجد في مجلس السَّماع بحضرَتِه مَن يفهم ومَن لا يفهم، والبعيدُ من القارئ، والنَّاعسُ، والمتحدِّثُ، والصِّبيانُ الَّذين لا ينضبط أمرهم؛ بل يلعبون غالبًا، ولا يشتغلون بمجرد السَّماع، وكلُّهم كان يُكتب لهم السَّماع بحضرَته(٢).

---

(١) من لطائف الحكايات أنِّي دخلتُ بلدًا صحبةَ نَفَرٍ معي، ثمَّ قصدنا بعد الفجر مجلسًا في جامع التِّرمذيِّ، فرأيتُ القارئ يقرأ والشَّيخ نائمٌ، وصكَّ سَمعي اللَّحن والتَّحريف، والوَهَم والتَّصحيف، فتركت السَّماع، وآثرتُ الانقطاع.

(٢) انظر الخبرين عن المِزِّيِّ في «اختصار علوم الحديث» ص ١١٥-١١٦ لتلميذه زوجِ ابنتِهِ ابنِ كثيرٍ.

فصـــلٌ

ولا تنبغي مزاحمةُ الشُّيوخ المُسمِعين من القدماء؛ بمَن لم يسمع إلَّا قبلَ خمسِ سنواتٍ أو عشرٍ؛ لأنَّ من أدب سماع العلم الاكتفاء بمَن يُخشى ذهاب طبقته، ويُوجد الاحتياج إليه.

كان محمَّد بنُ محمَّد ابنُ أبي دُليمٍ الأندلسيُّ يأبى الإسماع؛ إلى أن تُوفِّيَ أقرانه، ورغب النَّاس إليه، فأَجاب إلى ذلك قبل وفاته بثلاثة أعوامٍ، فَقُرِئ عليه علمٌ كثيرٌ[1].

وعُمُرُه حين أسمع إحدى وثمانينَ سنةً!، ولعل بعض ما حدَّث به سمعه قبل خمسين سنةً! فصبره على زَهْو الإسماع، يُضرب مثلًا كصبر أيُّوبَ عليه الصَّلاة والسَّلام على ألم الأوجاع.

---

(١) انظر: «ترتيب المدارك» ٦/١٥١، و«الدِّيباج المُذْهَب» ص ٢٥٣، ومن جميل أخبار سيرته أنَّه كان لا يرى أن يُسمَّى طالب العلم فقيهًا حتى يكتهِلَ، ويكمل سنُّه، ويقوى نظره، ويَبرَع في حفظ الرَّأي، ورواية الحديث وتبصُّره، ويُميِّز طبقات رجاله، ويُحكم عقد الوثائق، ويعرف عللها، ويُطالع الاختلاف، ويعرف مذاهب العلماء والتَّفسير ومعاني القرآن؛ فحينئذ يستحِّق أن يُسمَّى فقيهًا، وإلَّا فاسم الطَّلب أليق به.

وليت شِعري ما يقول أبو عبد الله لو رأى ما صارت إليه الحال، وما ارتقاه (باعة الألقاب في سوق الغِلاب)؟!

ومن أدب الرِّواية أن لا يُحدِّثَ المُسمِع مع وجودِ مَن هو أَولَى منه لِسِنِّه أو غير ذلك، وإن احتيجَ إلى حضوره مع مُعَمَّرٍ عامِّيٍّ لمعرفته بأسانيده، أو اهتدائه إلى طريقة المحدِّثين في ضبط مسموعاتهم؛ حَضَر مع العامِّيِّ ولو رَوَى عنه بنُزولٍ؛ جَمْعًا بين الفوائد، وسعيًا في نفع غيره.

ذكر معنى هذا الذَّهبيُّ في «الموقظة»[(١)].

فيحضُرُ المُفيدُ لِيَسمَعَ لا لِيُسمِعَ، أمَّا شهود مجلس الرِّواية بالجمع بين حال السَّماع والإسماع فمن مُبتكَرات الرِّواية العصريَّة، وليس من مسلك أهل الحديث فيما عرفتُ منه وعَقلت، وحكمه على قواعد الشَّريعة عند الفقهاء، لا يَرجع على فاعليه بالإرضاء، ومَن دلَّ فيه على فضل علم، فلي وله الغُنم.

نعم فيهم مَن يَعدُّ سماعَه الَّذي شارك فيه شيخًا له على شيخ آخرَ أقدمَ، من جُمْلة مسموعِه على الأوَّل؛ كالواقع في أخبار أصحاب أبي مهديٍّ الثَّعالبيِّ من المتأخِّرينَ، ومنهم عبدُ الله البصريُّ وحسنٌ العُجيميُّ[(٢)]، فإنَّهم جعلوا ما سمعوه معه على غيره سماعًا عليه، ولا ضيرَ في مثله؛ لأنَّ مجلس السَّماع كان خالصًا

---

(١) انظر ص ٦٦.

(٢) وخبر الأوَّل في كتابه «الإمداد»، وخبر الثَّاني في كتابه «خبايا الزَّوايا».

للأقدم، فلم يُزاحَم، ووقوع السَّماع على الأدنى بقراءته على غيره حينئذٍ، مع حصول الإجازةِ منه؛ أباح الإسناد عنه.

ومِن بلايا هذا المَشهد أن يكون فيهم مَن ذاك سماعه وإسماعه، فحضر وسمِع، وبادر فأجاز بسماعه مَن كان مثلَه يسمَع، وربَّما نادى على بضاعته؛ ظنًّا منه أنَّ سماعه بالتَّرويج له يبقى، أو أنَّ اجتماعَ الخلق فرصةٌ لتكثير الآخذين عنه، فزاد ضِغثًا على إبَالةٍ(١)!

وتمادى الجهلُ بأربابه حتَّى صار أحدهم يحضر السَّماع، وينوي أن يَسمَع على جميع الحاضرين من المُسمِعينَ والسَّامعين، ويكون حصَّل بوَلِيدةِ فِكره السَّماع على مئين، وزاحمَ بكثرة مَن قرأ عليهم الحُفَّاظَ السَّابقين!!

وقد نشأ في الإسلام نشءٌ يُريدون إحياء السَّماع، وهم يُميتونه، يَسمع أحدهم اليومَ ويُسمِع غدًا، ويتوسَّعون في الأداء والتَّحمُّل بوسائلَ اتصالاتٍ لا تسلم من اختلالٍ يَحيقُ بالمسموع، وحالوا بين النَّاس وبين الكبار ذوي العلوِّ، فقطعوا الطَّريق، وغرَّقوا الغريق.

---

(١) الضِّغث: القبضة من الحشيش، مختلطةَ الرَّطْب باليابس، والإبَالة: الحُزمة من الحطب، والجملة تُضرب مثلًا لمن زاد بليَّةً على أُخرى كانت قبلَها.

وهم لا يَخْلُون من نيَّةٍ حسنةٍ؛ لكنَّ الشَّأن في إصابة الخير، فلهم نصيبٌ مِن قول ابن مسعودٍ رضي الله عنه: «كم من مريدٍ للخير لن يُصيبه»[١].

والمرء لا يعلم هل يَنتفع بسماعه في الإسماع، ويُحتاج إليه أم لا؟ لكنَّه يتقرَّب إلى الله بما يطلب.

ومن عجائب حكايات الأوائل ما ذكره يوسفُ بنُ أحمدَ الشِّيرازيُّ في «أربعينَ البلدان» له؛ قال: «لَمَّا رحلتُ إلى شيخنا رُحلةِ الدُّنيا ومسنِدِ العصر[٢] أبي الوقت[٣]، قدَّر الله ليَ الوصولَ إليه في آخر بلاد كِرمان، فسلَّمتُ عليه، وقبَّلتُه، وجلستُ بين يديه، فقال لي: ما أقدَمَك هذه البلاد؟ قلتُ: كان قصدي إليك، ومعوَّلي بعد الله عليك، وقد كتبتُ ما وقع إليَّ من حديثك بقلمي، وسعيتُ إليك بقدمي، لأُدرك بَرَكةَ أنفاسك[٤]، وأحظى بعلوِّ إسنادك.

(١) أخرجه «الدَّارميُّ» في مقدِّمة سننه (١٩) ب: في كراهية أخذ الرَّأي، رقم ٢١٠، وإسناده جيِّدٌ.

(٢) (مسنِدُ العصر) هو لقبٌ لمن يُفتقَر إلى روايته لعلوِّها فوقَ غيره، ولو لم يكن له إلَّا شيخٌ واحدٌ، ولا تعلُّق له بكثرة شيوخ الرَّاوي، ولأجل هذا ربما خفيَ، ولا سيما في الأزمنة المتأخرة.

(٣) هو عبد الأوَّل بنُ عيسى السِّجزيُّ.

(٤) أي بسماع الحديث النَّبويِّ.

فقال: وفقك الله وإيَّانا لمرضاته، وجعل سعينا له، وقصدنا إليه، لو كنتَ عرفتني حقَّ معرفتي، لَمَا سلَّمتَ عليَّ، ولا جلستَ بين يدي، ثمَّ بكى بكاءً طويلًا، وأبكى مَن حضره، ثمَّ قال: اللَّهم استرنا بسِترك الجميل، واجعل تحت السِّتر ما ترضى به عنَّا.

يا ولدي! تعلَمُ أنِّي رحلتُ أيضًا لسماع «الصَّحيح» ماشيًا مع والدي من هِراةَ إلى الدَّاووديِّ ببُوشَنْجَ، ولي دون عشر سنين، فكان والدي يضع على يديَّ حَجَرين، ويقول: احملهما؛ فكنتُ من خوفه أحفظهما بيديَّ، وأمشي وهو يتأمَّلني، فإذا رآني قد عَييتُ أمرني أن ألقيَ حجرًا واحدًا، فألقي، ويخِفُّ عنِّي، فأمشي إلى أن يتبين له تعبي، فيقول لي: هل عَييتَ؟ فأخافه، وأقول: لا، فيقول: لِمَ تُقصِّر في المشي؟ فأُسرِع بين يديه ساعةً، ثمَّ أعَجَزُ، فيأخذ الآخرَ فيلقيه، فأمشي حتَّى أعطَب، فحينئذٍ كان يأخذني ويحملني، وكنَّا نلتقي جماعةَ الفلاحينَ وغيرَهم، فيقولون: يا شيخُ عيسى، ادفعْ إلينا هذا الطِّفل نُركِبْهُ وإيَّاك إلى بُوشَنْجَ، فيقول: معاذَ الله أن نركبَ في طلب أحاديث رسول الله ﷺ، بل نمشي، وإذا عجَز أركبتُه على رأسي إجلالًا لحديث رسول الله ورجاءَ ثوابه، فكان ثمرةَ ذلك - مِن حُسن نيَّته - أنِّي انتفعتُ بسماع هذا الكتاب وغيرِه، ولم يبقَ من أقراني أحدٌ سوايَ، حتَّى صارت الوفود ترحل إليَّ من الأمصار.

ثمَّ أشار إلى صاحبنا عبد الباقي بن عبد الجبار الهِرويِّ أن يُقدِّم لي حلواءَ، فقلتُ: يا سيدي، قراءتي «لجزء أبي الجهم» أحبُّ إليَّ من أكل الحلواء، فتبسَّم، وقال: إذا دخل الطَّعام خرج الكلام، وقدَّم لنا صحنًا فيه حلواءُ الفانيذ[1]، فأكلنا، وأخرجتُ الجزء، وسألتُه إحضارَ الأصل فأحضره، وقال: لا تَخَفْ، ولا تَحرِصْ؛ فإنِّي قد قبرتُ ممَّن سمع عليَّ خلقًا كثيرًا، فسلِ الله السَّلامة»[2].

فلا إلهَ إلَّا اللهُ كم فيها من عِبرةٍ وإشارةٍ، ورُبَّ حكايةٍ أغنت عن ألفِ عبارةٍ، وبحُسن القصد أضحى مدار العُلُوِّ في رواية «صحيحِ البخاريِّ» منذ قرونٍ، على رواية أبي الوقت السِّجزيِّ عنِ الزَّبيديِّ.

وبمِثل هذه الأخبار تتوقَّد النُّفوس شوقًا إلى مآثر السَّلف السَّابقين، من حملة العلم والدِّين، وتحاوِلُ الاقتداءَ بهم، والاهتداءَ بهديهم، فنعم القومُ كانوا، صحَّت نيَّاتهم، فطابت حياتهم، وسَبقوا ولم يُسبقوا.

---

(١) نوعٌ من الحلواءِ، وهو اسمٌ فارسِيٌّ مُعَرَّبٌ؛ لفقدِ (فَاعِيلَ) من كلام العرب، ذكره جماعةٌ من علماء اللُّغة، ويقال بالدَّال أيضًا، وبه سمَّى السُّيوطيُّ كتابَه «الفانيد في حلاوة الأَسانِيد».

(٢) «سير أعلام النُّبلاء» ٢٠/ ٣٠٧-٣٠٨.

وحراسة العلم تُوجِب البَوْحَ بما سلف، اقتفاءً لمهيع الأسلاف، وتخليصًا للرِّواية من الغوائل، ومن كره منِّي حرفَ مبنى، فلا يُشْغَلْ به عن ظرف المعنى، والمعاونة على البرِّ والتَّقوى حِصنُ العُدَّةِ والأمل، والمُداهنة بالسُّكوت عن موارد البلاء أمُّ العِلَّة والخَلل، وبهَصْر المعاونة ونصر المُداهنة عَظُمت الدَّواهي في الدِّين، وفُتِح باب الفُرقة على المسلمين.

فصـــــلٌ

وممَّا يلزم القاعدَ في مجلس سماع الحديث بعد الإخلاص والصِّدق: أن يَصمُت ويُصغيَ إلى استماع ما يُروى منه، ويُقبِلَ على الشَّيخ المُسمِع ناظرًا إليه، لا يلتفتُ عنه من غير ضرورةٍ، ولا يضطرِبُ لضجَّةٍ يسمعها، ولا يَعبَثُ بيديه أو رجليه أو لحيته، ولا يمدُّهما دون علَّةٍ أو تعبٍ، ولا يستنِدُ بحضرة شيخه، ولا يتكئُ على يده، ولا يُكثِرُ التَّنحنحَ ولا الحركة، ولا يتكلَّمُ مع جاره، وإن عرضَ له أمرٌ احتاج أن يذكره - ولا بدَّ -؛ خَفَضَ صوتَه؛ لئلا يَفسُدَ السَّماع عليه أو على غيره، وإذا عطس خَفَضَ صوتَه، وإذا تثاءَبَ سَتَرَ فمَه بعد ردِّه جهدَه؛ كلُّ ذلك تعظيمًا للعلم، وإجلالًا له.

وقد كانت مجالسُ سماعِ الحديث عند السَّلف تُحتضَن بالخشوع، والإكبار والخضوع.

قال مالك بن أنسٍ: «إنَّ مجالسَ العلم تُحتضن بالخشوع والسَّكينة والوَقار». رواه البيهقيُّ في «المدخل إلى السُّنن»[1].

---

(١) رقم ٦٩٧.

وقال حمَّاد بن زيدٍ: كنَّا عند أيوبَ فسمع لَغَطًا، فقال: «ما هذا اللَّغط؟ أمَا بلغهم أنَّ رفع الصَّوت عند الحديث عن رسول الله ﷺ؛ كرفع الصَّوت عليه في حياته».

وقال حمَّاد بن زيدٍ - أيضًا - في قول الله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَرۡفَعُوٓاْ أَصۡوَٰتَكُمۡ فَوۡقَ صَوۡتِ ٱلنَّبِيِّ﴾ [الحُجرَات: ٢]: «أرى رفعَ الصَّوت عليه بعد موته؛ كرفع الصَّوت عليه في حياته، إذا قُرِئ حديثٌ وجب عليك أن تُنصِتَ له كما تُنصِتُ للقرآن». رواهما الخطيب في «الجامع»[١].

وكان عبد الرَّحمن بن مهديٍّ لا يُتحدَّث في مجلسه، ولا يُبرى فيه قلمٌ، ولا يَتبسَّم فيه أحدٌ.

وكانوا في مجلس وكيع بن الجرَّاح كأنَّهم في صلاةٍ. رواهما الخطيب - أيضًا[٢].

وبهذه الأحوال عظُمت بركةُ علومهم، وجلَّت مقادير فهومهم؛ لأنَّ من عظَّم العلم عظَّمه العلم، ومن لم يَرْعَ حقَّه وحُرمَته سقط.

---

(١) ١/ ١٩٥، ١٩٦، ووافقه في رواية الثَّاني الهرويُّ في «ذمِّ الكلام» ٥/ ١٦١، وزاد عن بعض أصحاب حمَّادٍ: كان حمَّادٌ إذا حدَّث فرآنا نتكلَّم لم يُحدِّثنا، وقال: أخاف أن يكون هذا داخلًا في قول الله عزَّ وجلَّ: ﴿لَا تَرۡفَعُوٓاْ أَصۡوَٰتَكُمۡ﴾ الآيةَ.

(٢) أخرجهما في سياقٍ واحدٍ مع زيادةٍ الخطيبُ البغداديُّ في «الجامع» ١/ ١٩٣.

وإسماعُ الصِّغار وإحضارُهم مجالس السَّماع من شِعار أهل الحديث؛ ترغيبًا في السُّنَّة، وتحبيبًا لهم في العلم، والشَّرط في حقِّهم أخفُّ، والأمر في جنابهم أوسع، فلا يضرُّ ما يقع منهم من كلامٍ أو لَعِبٍ أو سهوٍ؛ ما لم يَفحُش ويغلِب.

وحُكي عن ابنِ المُحِبِّ التَّسامحُ في ذلك، وأنَّه كان يقول: «كذا كنَّا صغارًا نسمع، فربَّما ارتفعت أصواتنا في بعض الأحيان والقارىء يقرأ؛ فلا يُنكِر علينا من حضر المجلس من كبار الحفَّاظ؛ كالمِزِّيِّ والبِرزاليِّ والذَّهبيِّ وغيرِهم من العلماء»[١].

وموجِب سُنَّتهم في التَّسمُّح مع الصِّغار: رجوع الضَّبط إلى النُّسخ العتيقة، الَّتي سمعوا عليها مع القائمين عليهم من أوليائهم وغيرهم.

وإذ لم يَعُد للسَّماع سوى فضيلةِ حفظ الاختصاص، وشرفِ النِّسبة؛ فالأمر فيهم أوسع من قبل، وإن كان الحزمُ حملَهم على المكارم بالمكاره، وحضُّهم على استعمال الآداب، والتَّأسي بالكبار.

والصَّالحُ في التَّبكير بهم إليه هو ما يُخشى معه الفَوت، مِنَ الشُّيوخ المعمَّرين والمسموعات العوالي، دون عِمارة أوقاتهم بالسَّماع، وقطعهم عمَّا لهم به مزيدُ انتفاع، من التَّرقِّي في التَّلقِّي،

---

(١) انظر: «فتح المغيث» ٢/ ٢٠٤، وعنه «قواعد التَّحديث» ص ٢١٨.

فيُشَغَل وقتهم بالإبحار في محيط العلوم، من أنواع المحفوظ والمفهوم، ولا يَعدو سماعهم في البدايات؛ نقطةً في بحر المُكتسبات.

ولأبي الوقت السِّجزيِّ المتقدِّم ذِكرُه حكايةٌ مليحةٌ، مع بعض الآخِذين عنه من الصِّغار، وهو أبو عبد الله ابنُ أبي البركات الهَمَذانيُّ، فإنَّه أخبر عن سماعه البخاريَّ عليه فقال: «أَجْلَسني ... في حَجْره، والجامعُ الصَّحيح يُقرأ عليه، وأنا أسمع، وقال لي: إذا سألوك: هل رأيتَ أبا الوقت؟ فقل لهم: نعم، فإن قالوا: ماذا قال لك؟ فقل لهم: أجزتُكم حَمْلَ كتابِ البخاريِّ عنه»[(١)].

والحذرَ الحذرَ من النَّفخ فيهم ببوق العُجب، بنسبتهم إلى المشيخة والحديث، واستقبالِ الرِّواية والتَّحديث، فإنَّها قاصمة الظَّهر، ومُفسِدة الدَّهر.

وقد بدى للعارف بالله وأمره ما آلت إليه حالُ جماعةٍ من ذوي الأسنان، اغترُّوا بما جمعوا مِنَ السَّماع، وخُيِّل إليهم مِن سِحْرِه أنَّهم روؤس الطَّبقة وأعيان الجماعة، فإذا كشفتَ الغِطاء عرفتَ الحقيقةَ بلا امتراء، ولله الأمر من قبلُ ومن بعدُ.

---

(١) «ثبت البَلَويِّ» ص ٢٥٨.

وحقٌّ على السَّاعي في السَّماع والإسماع أن يُنوِّه بغنيمة مجالسه؛ وهي تحمُّل الرِّواية ليس غير، فالجهل بهذه الرُّتبة جرَّ مَن لا يدري حقيقتَها إلى الاعتقاد أنَّها تزكيةٌ علميَّةٌ تؤهِّل حامِلَها إلى مقام التَّعليم والإفتاء!

وليس هذا وما قبلَه ضربَ خيالٍ؛ بل حكايةَ حالٍ لمسِّ اعتلالٍ.

وإنِّي لأَهْتَبِلُ مناسبةَ الإشارةِ إلى حقيقة غنيمة مجالس السَّماع، وهو تحمُّل الرِّواية = لأُشيرَ إلى المقصود من مشارِكِها في بعض الأَوجه، وهو ما يُسمَّى بالدَّورات العلميَّة المكثَّفة؛ فإنَّها لا تستقِلُّ بتخريج طالب علمٍ كاملِ الأهليَّة، لكنَّها تُحبِّبُ الخلق في العلم، وتدلُّ عليه، وتوضِّح جُملًا منه، مع ملاءمتِها لما آلت إليه الحال؛ من كثرة الشَّواغل وتنوُّع العوائق والقواطع، ممَّا لم يكن موجودًا قبل.

فصـــلٌ

وينبغي أن تكون القراءة عَدْلًا، يُسرِع فيها السَّارد إنِ احتيج إلى الإسراع، دون هَذْرَمة الحروف وأكلها، وقد تسامح النَّاس بعدَ الصَّدر الأوَّل - في المائة السَّادسة فما بعدها - في الإسراع المُذهِب لحقيقة السَّماع، فصار القارئُ يستعجِل استعجالًا يمنع إدراكَ حروفٍ كثيرةٍ؛ بل كلماتٍ، ومِثلُه يَبعُدَ معه صدق قول المُسمِع أوِ السَّامع: قرأهُ عليَّ فلانٌ وأنا أسمع، أو أخبرنا فلانٌ قراءةً عليه وأنا أسمع.

ذكر معناه ابنُ دقيقِ العيد في «الاقتراح»[(١)]، وقال تلميذه الذَّهبيُّ في «الموقظة»[(٢)]:

«وقد تَسمَّح النَّاسُ في هذه الأعصار بالإسراع المذموم، الَّذي يَخفَى معه بعضُ الألفاظ، والسَّماعُ هكذا لا مِيزةَ له على الإجازةِ، بلِ الإجازةُ صِدْقٌ، وقولُك: سَمِعتُ أو قرأتُ هذا الجزءَ كلَّه؛ مع التَّمْتَمَةِ ودَمْجِ بعض الكلمات = كَذِبٌ».

---

(١) ص ٣٦-٣٧.

(٢) ص ٦٧.

وعنهما ما يُبيِّن مقصودَ كلامِهما، فإنَّ الذَّهبيَّ قال عن شيخه:

«كان شيخُنا ابن أبي الفتح - يعني ابنَ دقيق العيد - يُسرع في القراءة ويُعرِب؛ لكنَّه يُدغِم بعضَ ألفاظه»[(١)].

وكأنَّه قليلٌ مغتفَرٌ، أو هو عند القارئ بالنِّسبة إلى ما يقع في أسماع بعض الحاضرين، لا بحَسَب قراءته.

فلا تُعاب القراءة السَّريعة المحقَّقة، أمَّا الهَذْرَمَة والتَّمْتَمَة فلا خيرَ فيها، وأقبح في الحال من المُهذرِم: مَن يتعمَّد تركَ شعار أهل الحديث؛ مِنَ الصَّلاة على النَّبيِّ ﷺ عند ذكره؛ اكتفاءً بمرَّةٍ واحدةٍ في أوَّله، أو يُهمِل التَّرضِّي عنِ الصَّحابة، أو لا يذكر (قال) قبل صيغة (حدثنا)، وما جرى مَجرى ذلك.

ومِن غَثاثة الأخبار من أحوال أهل الاغترار، مَن قرأ «البخاريَّ» على شيخه بإسقاط أسانيده، والاكتفاءِ بمتونه، ويزعم بعدُ أنَّه قرأه عليه، ويُسنده عنه سماعًا، مُدَّعيًا أنَّ قول القارئ لشيخه: وبإسنادكم إلى عمر رضي الله عنه، ثمَّ يَسْرُدُ المتنَ = يفي بالمراد، وهكذا يفعل في المتون نسقًا إلى آخر الكتاب!!

---

(١) «فتح المغيث» ٢/ ٢٠٤، وتمام كلامه: «ومثلُه ابنُ حبيبٍ، وكان شيخنا أبو العبَّاس - يعني ابنَ تيميَّةَ - يُسرِع، ولا يُدغِم إلَّا نادرًا، وكان المِزِّيُّ يُسرِع ولا يُبيِّن، وربَّما تمتمَ يسيرًا».

فأين هذه الحالُ من حالِ سماع أهلِ الحديث، أهلِ البرِّ والإحسان؟

روى السَّمعانيُّ في «أدب الإملاء والاستملاء»[١] عن الحسن ابن عليٍّ الزَّنْجَانيِّ قال: قرأ يحيى بن يحيى النَّيسابوريُّ كتاب «الموطَّأ» على مالكٍ، فلمَّا فَرَغ منه قال لمالكٍ: ما سكن قلبي إلى هذا السَّماع، قال: ولِمَ؟ قال: لأنِّي خشِيتُ أنَّه سقط منه بعيني، فقرأ مالكٌ، فلما فَرَغ قال: ما سكن قلبي إليه؛ لأنِّي أخشى أنَّه سقط من أُذني شيءٌ، قال: فما تريد؟ قال: أقرأه أنا ثانيًا فتسمَعَه، فقرأه فتمَّ له سماعٌ ثلاثَ مرَّاتٍ.

فاعتبر حالَ الشَّجِيِّ المُتعلِّق، وقايسه بحال الخَلِي المُتخلِّق، ترَ الأمرَ كقول الأوَّل:

أمَّا الخيامُ فإنَّها كخيامِهم
وأَرى نساءَ الحيِّ غيرَ نسائها

---

(١) ص ٨-٩.

فصـــــلٌ

وقد غدا سماع الحديث وغيرِه اليومَ من مُلَح العلم لا مَتينه، فالمراد منه: إبقاء شرف السَّماع، ولا اعتمادَ عليه في ضبط المرويِّ، سوى ما قَرُب عهدُه من التَّآليف وأُخِذ عن مصنِّفه أو أصحابه الضَّابطين، وهو نَزرٌ يسيرٌ.

والنَّاس فيه بينَ مَن همُّه حفظُ تلك الفضيلة، وهذا مقصَدٌ حسنٌ لا بأسَ به، ومَن همُّه استخراجُ فوائده، وهذا مقصَدٌ أجلُّ وأرفع، ولا يتهيَّأُ له إلَّا مَن حصَّل قدرًا حسنًا مِنَ العلم، ولهؤلاء تكون قراءة السَّرد أنفع، أمَّا مَن لم يُصِب حظًّا حسنًا من الدِّراية والفهم، فهو للقراءة المقرونة بإيضاح مُهمَّات المعاني أحوج، وإن حضر معَ الأوَّلِين فأرجو له خيرًا؛ ما لم يُعوِّلْ في الفهم والاستنباط على عقله مع ضعف آلته، أو يحمِلْهُ ما فاز به السَّماع على الاغترار ومناطحة الكبار.

ومن المسارعة إلى الغلط الجهرُ بعيب سماع كتب الحديث سردًا مطلقًا، فإنَّه متى صحَّت القراءة بأداءٍ مُحقَّقٍ، انتظمت في عِقدها فوائدُ عظيمةٌ، ولو لم تُقصَدِ الرِّواية أصلًا، وفي روضة شعري قولي مُريدًا إيَّاها:

وكــم تُــهــدِي إلــى الأفــكــار مــعــنًــى
ألَــذُّ هُــدِيــتَ مِــن شُــربِ الــقَــراحِ
فــلــيــتَ الــخــلــقَ تــنــشُــرُهــا مــســاءً
وتُــسْــري دَوكــهــا حــتَّــى الــصَّــبــاحِ
لأضــحــى الــنَّــاس فــي عــلــمٍ غــزيــرٍ
ومــات الــجــهــل مــن نَــورِ الــصِّــحــاحِ

ولن نُعدَم من قراءة الحديث خيرًا، ففيها فوائدُ جمَّةٌ؛ كمعرفة الأحوال النَّبويَّة، وتَكرارِ الصَّلاة على الرَّسول ﷺ، والاطِّلاعِ ببصيرةٍ على تصانيف المحدِّثين الأعلام، الَّتي عزَّت قراءتها بين الخاصِّ والعامِّ، والاستفادةِ من علومها، ورفعِ لواء السُّنَّة، وإغاظةِ أهل البدع والأهواء.

ذكر ابن كثيرٍ في ترجمة أبي عليٍّ ابنِ شاذانَ أنَّ شابًا غريبًا جاء إليه يومًا، فقال له: إنِّي رأيتُ رسولَ الله ﷺ في المنام، فقال لي: اذهب إلى أبي عليٍّ ابنِ شاذانَ فسلِّم عليه، وأَقْرِهِ منِّي السَّلام، ثمَّ انصرف الشَّاب؛ فبكى الشَّيخ، وقال: ما أعلمُ لي عملًا أستحقُّ به هذا؛ غيرَ صبري على سماع الحديث، وصلاتي على رسول الله ﷺ كلَّما ذُكِر[1].

---

(١) انظر: «البداية والنِّهاية» ١٢/٤٨.

وذكر ـ أيضًا ـ أنَّ أبا القاسمِ اللَّالَكائيَّ رُئيَ بعد موته، فقال له رائيه في المنام: ما فعلَ الله بك؟، قال: غَفَرَ لي، فقال الرَّائي: بِمَ؟، قال: بشيءٍ قليلٍ مِنَ السُّنَّة أحييتُه[1].

قال عبد العزيز بن أبي القاسم الحنبليُّ:

سماعُ الحديث عنِ المصطفى
به قد رجوتُ حصولَ الشِّفا
فعنه أخذتُ الهُدَى والتُّقى
ومنه عرفتُ الرِّضا والوفا
ونَقْلُ الحديثِ بلفظِ الرُّواةِ
كؤوسٌ تُدار لشُربِ الصَّفا
وقارئُنا قارئٌ مُطرِبٌ
وبالدَّار أسماعَنا شنَّفا
وأهلُ الحديثِ همُ الأوليا
وهم - شَهِدَ اللهُ - أهلُ الوفا
فلا تَرْغَبَنَّ إلى غيرهِمْ
وإن موَّه القولَ أو زَخْرفا[2]

(١) انظر: «البداية والنِّهاية» ١٢/ ٣٠.
(٢) «تاريخ الإسلام» ٥٢/ ٣٣١.

وإبلاغًا في النَّصيحة حَسُنَ الإنباه إلى الحرص على اقتناص جواهر العلم، الَّتي تَعرِض أثناء القراءة السَّرديَّة، مبثوثةً في أثناء الكتاب، وهي نوعان: فوائدُ واضِحةٌ، واستنباطاتٌ لائحةٌ.

فالفوائد الواضحة ما يُلتقَط من أزهار رياض المصنَّفات، والاستنباطاتُ اللَّائحة ما يُستخرَج بالفِكر من دُرِّ بحر المرويَّات، فإذا وقفتَ على فائدةٍ في أثناء القراءة فقيِّدها، وإذا فهمتَ من المنقول عائدةً فأثبِتْها، وضُمَّ النَّظير إلى النَّظير، تُصِبِ الخيرَ الكثير.

وأعونُ شيءٍ للعبد عليها جمعُ قلبه أثناء السَّماع، والفِرارُ من حبائل الاقتِطاع، ودوامُ اتِّصال الفِكر بالكتاب المسموع، وكمالُ الإقبال عليه، وردُّ بعضه على بعضٍ اتِّصالًا.

ومِن مُثُله المُقرِّبة، ونماذِجه المُدَرِّبة؛ ما خَتَم به ابنُ ماجَهْ «سنَنَهُ»[(١)]، فقال: حدَّثنا أَبو بكرِ بنُ أَبي شيبةَ وأَحمدُ بنُ سِنانٍ، قالا: حدَّثنا أَبو معاوِيةَ، عنِ الأَعمشِ، عن أَبي صالحٍ، عن أَبي هُريرةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، قال: قال رسولُ اللهِ ﷺ: «ما مِنكُم من أَحَدٍ إِلَّا له منزلانِ: منزِلٌ في الجنَّة، ومنزِلٌ في النَّار، فإِذا ماتَ فدخلَ النَّارَ؛ ورِثَ أَهلُ الجنَّة منزِلَهُ؛ فذلِكَ قولُهُ تعالَى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْوَٰرِثُونَ ۝﴾ [المؤمنون: ١٠].

(١) في (٣٧) ك: الزُّهد، (٣٩) ب: صفة الجنَّة، رقم ٤٣٤١.

ففيه من الفوائد الواضحة: ختمُ ابن ماجهْ كتابَه بحديثٍ من رواية أَبي هُريرةَ ﵁، وكان به ابتدأ، وكذلك رواه عن شيخه أَبي بكرِ بنِ أَبي شيبةَ، وكان أيضًا به ابتدأ، وأسنده من نسخةِ الأَعمشِ، عن أَبي صالحٍ، عن أَبي هُريرةَ ﵁، وهي النُّسخة الَّتي أسندَ منها أوَّلَ حديثٍ في كتابه.

وفيه مِنَ الاستنباطات اللَّائحة: أنَّ العبد له في الدُّنيا منزِلٌ أو اثنانِ أو أكثرُ، وليس له في الآخرة إلَّا منزِلان، وأنَّه يُعِدُّ منازلَ الدُّنيا، وأعدَّ الله له منازلَ الآخرة، وكثرةُ منازل الآخرة، ووقوعُ الإرث فيها، وهي ممَّا لم يذكره المصنِّفون في المواريث، وتفسيرُ قولِه تعالَى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْوَٰرِثُونَ﴾، وحُسنُ الاختتام في إنهاء الكلام.

ومَن رُزِقَ سلوكَ السَّبيل المذكورة، أصاب حظًّا وافرًا من العلم، وجمع من كنوزه ما لا يُوجد مجموعًا في ديوانٍ، فطوبى للفائزين بها.

وإن خَلَت قراءةُ كتبِ الحديث من المقاصد المذكورة، فصارت سَردًا مُجرَّدًا قلَّت منفعتُها، ولم يُتخوَّف على روَّادها لحوقُ الضَّرر بهم لمجرد قراءتها؛ أُسوةً بقراءة القرآن؛ فكلاهما وحيٌ صادقٌ، وإنَّما يُخاف على قارئهما إذا أعمل عقلَه في فهمهما مع خُلُوِّه من آلة الاستنباط، واستقَلَّ بنفسه عنِ التَّلقِّي عن علماء زمانه، وعزلها عنهم، ومتى قارنَ ذلك الإزراءُ عليهم والاستخفَافُ بهم فهذه داهية الدَّواهي، وهي بليَّةٌ لم تَنتُج من مجرد قراءة القرآن والحديث؛ بل ممَّا احتفَّ بالقراءة من حالٍ.

فصــــلٌ

والجامع إلى النُّبل في الدِّراية، والتَّقدُّمِ في علوم الشَّريعة، السَّماعَ والرِّواية، له حظٌّ مِن وصف ابنِ سعدٍ الحنبليِّ شيخَه السُّبكيَّ الأبَ، في «معجم شيوخه» الَّذي خرَّجه له؛ إذ قال في وصفه: «ممَّن اجتهد في سماع الحديث ودَأَب، ونَسَل إلى أخذه من كلِّ حَدَب، وقرأ على الأشياخ بنفسه، وطرَّز مُلاءَةَ أماليه بعلوِّ سنده في بحثه ودرسه، وملك ثَغْر الفوائد وحصَّنه بالعوالي، وحاطه بما يَروق من محاسن الأمالي»[1].

ثمَّ أنشد فيه:

جــمــعَ الــفــقــهَ والأُصــولَ وقــوَّى
بـالـحـديـث الـشَّـريـف تـلـك الـدَّلائـلْ

قــل لِــمَــن قــد غــدا يُــســامِــي عُــلاه
هــكــذا تــكــونُ الــفــضــائــلْ

---

(١) ص ٢٦.

ومن تأخَّر اشتغاله بالسَّماع، فلا يجعلْ تأخُّرَه موجِبَ الانقطاع، ومن محاسن الإنشاء في نصحه إنشادُ ابنِ مكتومٍ القيسيِّ، وكان بَرَع في العلم، ثمَّ أقبل على سماع الحديث ونَسْخِ الأجزاء والتَّحصيل فأكثر، فَعِيب، فقال في ذلك:

وعابَ سماعي للأحاديث بعدَ ما
كَبِرتُ أناسٌ هم إلى العيبِ أقربُ

وقالوا: إمامٌ في علومٍ كثيرةٍ
يروحُ ويغدو سامعًا يتطلَّبُ

فقلتُ مُجِيبًا عن مقالَتِهم وقد
غدوتُ لجهلٍ منهمُ أتعجَّبُ:

إذا استدركَ الإنسانُ ما فات من عُلًا
فللحزمِ يُعزى لا إلى الجهل يُنسبُ[1]

ومن فوَّت السَّماع وانصرف عنه؛ لم يلحقه عيبٌ ينقص به، وإنَّما ترك - إن كان آخذًا بالدِّراية - كمالًا يُجمِّله، فلا يُعَدُّ لفقد السَّماع مثلومًا، ولا بتضييع الرِّواية مكلومًا، وإن بادر بالحظِّ من قَدْرِهما؛ لجريان قلم القَدَر عليه بتفويتهما؛ فقد أقحم نفسه دائرة التُّهَمَة، وخَرَق سِياج الحُرْمَة، ولم يجد له في طبقات الأعلام من الأُمَّة نصيرًا، وأبان عن إضراره بنفسه إهمالًا وتقصيرًا.

---

(١) «الدُّرر الكامنة» ١/ ٢٠٥.

ولأبي داودَ السِّجستانيِّ كلمةٌ نَيِّرةٌ سيَّارةٌ، جرى بها لسانُ غيرِه بعدَه، ولم أَرَها لأحدٍ قبلَه، وهي قوله: «السَّماع رِزقٌ»[1]؛ فهو مقسومٌ بالحكمة الإلهيَّة، لا يَسُوقُهُ حِرْصُ حريصٍ، ولا يَرُدُّهُ كراهِيَةُ كارهٍ، والإنسان حارثٌ همَّامٌ، وعلى قدر العزائم - مع توفيق الله - تكون المكاسب والغنائم، ومن أدرك هذا عرف منزلة ذلك من الإيمان بالله وقدَرِهِ.

---

(١) «تهذيب التَّهذيب» ٤/ ١٥١.

فصــــلٌ

والاشتغالُ بالـمُلَح يُستحسن ممَّن وَعَى صُلَب العلم ومُهمَّاتِه، أمَّا الفارغ منها مع اكتساب المُلَح؛ فكشجرةٍ بلا ثمرٍ، نفعها قليلٌ.

وهذا وجهٌ من وجوه تجافي الرِّواية عند جماعةٍ من محقِّقي المتأخِّرين؛ كما حدَّثني شيخنا ابنُ عقيلٍ أنَّ شيخه ابنَ سِعديٍّ لَمَّا ذكر الإجازة يومًا جمعَ كفَّيه، ونفخ فيهما؛ يعني أنَّها لا تُساوي شيئًا، مع كونه قرأ «الكتبَ السِّتَّة» على شيخيه صالحِ القاضي وعليٍّ أبو وادي رحمهما الله، وله إجازةٌ منهما.

ومَن أتعب مِنَ الآخِرِينَ نفسَه في السَّماع وجمعِ الإجازات، ولا حظَّ له مِن الدِّراية؛ فهو عامِّيٌ في صورة صاحب علمٍ، ومَثَلُه كمَثَل مسافرٍ يجعل زاده الحلوى، ويترك ما به قُوَّتُهُ من الطَّعام والشَّراب.

نعم من حاول الدِّراية، والتمس طريقها، ولم يُكتبْ له الفتحُ فيها، واقتصر على ما وصله من الرِّواية عارفًا قدْرَه، لم أره مَلُومًا مُعنَّفًا، فقد أحسن مَن انتهى إلى ما وصل إليه.

والحقيق بالتَّغليظ عليه مَن لم يرفع إلى الدِّراية رأسًا، ولا شغَلَ قلبَه بها أساسًا، وراح يَجول مُستجيزًا، ويَصول مُجيزًا، فهذا مُغْتَرٌّ معدودٌ في البطَّالين، الَّذين يقطعون طريق الطَّالبين.

فليُلزِمِ النَّاصح نفسَه جادَّة المحقِّقين، ولا يَغْتَرَّ بفَعَلات المُتسرِّعين، مُبادِرًا إلى تعلُّم ما يلزمه من دين الله، وما يَحتاج إليه لإدراك الفوز والنَّجاة، وليَأْطُر نفسَه على جادَّة التَّعلُّم، اعتناءً بعلوم الدِّين الظَّاهرة في المسلمين، من الاعتقاد والتَّفسير والحديث وأحكام الحلال والحرام، مقتبِسًا الفائدةَ من أُصولها الجليلة، ومتونها المعتمدة، حفظًا وفهمًا، وتعليمًا وتعلُّمًا.

ثمَّ إذا ارتقى الطَّالب إلى رتبة المُنتهين؛ اتَّسع له بِساط المُلَح، وصلُح له في الانتهاء ما لم يكن يصلُح له في الابتداء، وَوَسِعه ما يرى أنَّ فيه نفعًا، مع التَّنبيه إلى طلب الاهتداء بلزوم الاقتداء، والحذرِ من غارات الدَّسائس بسماع كتب البدع، فلم تجرِ عادة أهل السُّنَّة والحديث بقراءة كتب المبتدعة وإسماعها؛ ككتب الزَّيديَّة والشِّيعة والخوارج وأهل الحُلُول والاتِّحاد.

وجديرٌ بمَن بسط الله يده في وِلايةٍ أن يجعلَ سعيَه في نفع الخلق في الدِّراية، أعظمَ مِن سعيه في نفعهم في الرِّواية، فتعليمهمُ الدِّينَ وإظهارُ علومه ونشرُ أعلامه؛ هم إليها أحوج من سماعٍ شَرَفيٍّ.

فَرَوَاج السَّماع الحديثيِّ وقيام سُوقه أمرٌ حَسَنٌ بَسَنٌ؛ لكنْ أحسنُ منه خُبرًا، وأجلُّ قدرًا، وأعظم نفعًا؛ العلم الأصيلُ فهمًا وحفظًا.

ولن يكون بلدٌ عند العقلاء قِبلةً للطَّالبين، إلَّا بلدٌ فيه البيان والتَّعليم، والإفهام والتَّفهيم، وإذا جمعَ أهلُه مع فضل الدِّراية شرفَ السَّماع والرِّواية، فهي غاية الغاية.

فصـــــلٌ

ومَن رامَ مُحاذاةَ أهل الحديث السَّابقين في إثبات السَّماعات، وكتابةِ الطِّباق، وتخريجِ المرويَّات، وصناعةِ الأثبات، فليَعلَم أنَّه مسلَكٌ وَعْرٌ، لانعدام الضَّبط عند جمهور الشُّيوخ، وطولِ الأسانيد، وقلَّةِ المعرفة بالتَّاريخ وطبقات النَّقلة، وذهاب أكثر رسوم التَّحديث.

فتجدَّد بهذه الأحوال وجوهٌ من علل الرِّواية؛ كمَن يُسنِد روايةَ الكتب الفقهيَّة اعتمادًا على مجرَّد الأخذ الفقهيِّ، فيَروي عن شيخه فمَن فوقه كتابًا فقهيًّا؛ لأنَّه تفقَّه بشيخه، وشيخه تفقَّه بشيخه، مع فُقدانِ الإجازةِ بينهم، ويُركِّب بعدُ ما شاء من إسنادٍ.

وممَّا يُنبَّه إليه أنَّ الأخذ الفقهيَّ الَّذي يصحُّ به قولهم: (تفقَّه بفلانٍ) = لا يتحقَّقُ بسماعِ كتبِ الفقهِ على الشَّيخ؛ بل لا بدَّ من أخذها درسًا بالشَّرح والإيضاح، والتَّفهم والإصلاح، فيُنتفعُ بسماعها سَردًا في إسنادها عنه، أمَّا أنَّ يُقال: (تفقَّه بشيخه المُسمِع) فلا؛ حتَّى يأخذَ عنه الفقهَ على الوجه المتقدِّم.

ومِثلُ الأوَّلينَ في عِلَّةِ الرِّواية مَن يُسنِد كتب القراءات بأسانيد القراءة، فيقرأ كتابًا منها على شيخٍ أو يرويه عنه إجازةً، ويُسلسِل إسنادَ الكتاب بسند القراءة القرآنيَّة غيرَ مُفرِّقٍ بين قراءة الكتاب والقراءة بمضمَّنه؛ أي ما انطوى عليه من المعاني.

زِد على هذا أنَّه جدَّ في المتأخِّرين من قوانين الرِّواية ما لم يكن قبل؛ فإنَّهم ربَّما أطلقوا السَّماع لكتابٍ على إرادة ثبوت قدرٍ منه في المسموع، فكأنَّهم أرادوا أصلَ السَّماع لا كمالَه.

ومنهم مَن يجعل ألفاظ التَّحديث والإخبار موضعَ الإجازة؛ لأنَّ عمدة الرِّواية عند المتأخِّرين بعد الألف هي الإجازة، فيجعلون (أخبرنا) موضعَ (عن)، فتقعُ في الإسناد، ويظنُّها مَن لا معرفةَ له بطريق القوم أنَّه سماعٌ كحال الأوائل.

فلا يرتفعُ إلى مقام التَّخريج وإسناد المرويَّات؛ إلَّا الواحد بعد الواحد في كُلْفَةٍ وعناءٍ، فحنانَيكم روَّاد الحديث، وإلا كُذِّبتم في التَّحديث.

ومن فتَّش المدوَّنات، وطالع المقيَّدات؛ رأى عَجبًا، واستطاب هربًا، وجرى لسانه بقول الذَّهبيِّ مُتوجِّعًا: «فأين علمُ الحديث؟ وأين أهلُه؟ كدت ألَّا أراهم؛ إلَّا في كتابٍ أو تحت ترابٍ!!»[1].

(١) «تذكرة الحفَّاظ» ١/ ١٠.

وما أُمِر به مريدُ المحاذاة يُؤمر بمثله على وجهٍ أبلغَ مَن يريد فصل المقال في نوازل الرِّواية المستجِدَّة؛ كالوِجادة الصَّوتيَّة والقراءة السَّمعيَّة، فإنَّها تحتاج إلى آلةٍ جليلةٍ من الفقه وأصوله وقواعده ومقاصده، وجمهور الرُّاوة اليومَ عنها بمعزِلٍ، وفي إمساكهم تقليلٌ للخلاف، وتمكينٌ من الائتلاف.

ولا أجد ما أختِم به ممَّا يُلاقي حسنَ الاختتام في عُرف البلغاء؛ أوفى من المقولة الذَّهبيَّة في «سير أعلام النُّبلاء»[1]:

«وإنَّما شأنُ المحدِّثِ اليومَ الاعتناءُ بالدَّواوين السِّتَّة، ومسند أحمدَ بنِ حنبلٍ، وسنن البيهقيِّ، وضبطُ متونِها وأسانيدها، ثمَّ لا ينتفع بذلك حتَّى يتَّقيَ ربَّه، ويَدِين بالحديث.

فعلى علم الحديث وعلمائه لِيَبْكِ من كان باكيًا، فقد عاد الإسلام المَحْضُ غريبًا كما بدأ، فليسعَ امرؤٌ في فَكاك رقبته من النَّار، فلا حول ولا قوَّة إلَّا بالله.

ثمَّ العلمُ ليس هو بكثرة الرِّواية، ولكنَّه نورٌ يقذِفه الله في القلب[2]، وشرطه الاتباع، والفرار من الهوى والابتداع».ا.هـ

---

(١) ١٣/ ٣٢٣.

(٢) العلم عَرَضٌ لطيفٌ، فلا يُناسبه القذف، فلو قيل: يجعله الله؛ لكان أوفق.

وإلى هنا انقضى ما رُمتُ بيانَه للبريَّة، مؤمِّلًا العدلَ في القضيَّة، غيرَ مدفوعٍ بالسَّبق فيه، ولا مغموزٍ بالخُلُوِّ منه، والمشاركةُ في ديوان المعرفة والدِّراية؛ مُغْنِيَةٌ عنِ التماس التَّقدُّم في الرِّواية، واحفظ عنِّي صَولة حُرِّ القولِ شعرًا، مُتجرِّدًا من لَومة حَرِّ الغَولِ شرًّا:

ومــا الإســمــاعُ ألــبــســنــي فَــخــارًا
ولا الإســنــادُ أكــســبــنــي الــعَــزازهْ

أَســيــرُ بــســيــرةِ الــمــاضــيــنَ قَــبْــلِــي
وأَرْحَــمُ مَــن بِــضــاعَــتُــهُ الــحَــزازهْ

ولــولا الــنُّــصــحُ أَقْــلَــقَــنِــي اقــتــراحًــا
لَــمَــا سُــقــتُ الــمَــطِــيَّ إلــى الــلَّــزازهْ

يَــروغُ الــمــرءُ مِــن حــقٍّ عَــلاهُ
وآفَــتُــهُ الــجَــهــالــةُ والــشَّــزازهْ

والدَّاعي إلى بذل المساعي: الإشفاقُ على المُختلِفين، في أمرٍ يتَّصل بالعلم والدِّين، محفوفًا باللُّطف في التَّبصير، منزوعَ الشَّناعة والتَّشهير.

وإنِّي لأرجو أن تكونَ هذه المدوَّنةُ إسهامًا في صيانة السُّنَّة، وإحياءً لرسوم الرِّواية، واقتصادًا في السَّير بين مُعسكرينِ: قومٍ فاتهم السَّماع ففوَّقوا إليه سهامَهم، وقومٍ نالوه فصيَّروه إمامَهم.

وفيها من ثِقل الحقِّ ما سيكرهه فئامٌ، وعسى أن تكون ككراهةِ المريض الدَّواء؛ مع انتفاعه به، وعمدتي من حكمة ديوان العرب: قولُ ابن حزمٍ:

أبِنْ وجهَ قولِ الحَقِّ في نفسِ سامعٍ
وَدَعْهُ فَنُورُ الحَقِّ يَسْري ويُشْرِقُ

سَيُؤْنِسُهُ رِفْقًا فيَنسى نِفَارَهُ
كما نَسيَ القَيْدَ المُوَثِّقَ مُطْلَقُ[1]

أقامنيَ الله وإيَّاك على منهج الصَّواب، وجنَّبنا الحَيرةَ والاضطراب، ورزقنا متينَ العلم، وأذاقنا حلاوتَه، هادين مهديِّين، غير ضالِّين ولا مضلِّين.

وَكَتَبَهُ صَالِحُ بْنُ عَبْدِ ٱللهِ بْنِ حَمَدٍ العُصَيْمِيُّ

يومَ السَّبت الخامسِ والعشرينَ من جُمادى الآخِرةِ
سنةَ اثنتينِ وثلاثينَ بعدَ الأربعِمائة والألفِ
بمدينةِ الرِّياض، حفظَها الله دارًا للإسلامِ والسُّنَّةِ

---

(١) «جذوة المُقتبس» لتلميذه الحُميدي ص ٣١٠، قال: «وأنشدني لنفسه، وأنا سألته: ...» فذكرهما، وعنه نقله جمعٌ، وفي ذخيرة ابن بسَّام ١/ ١٧٤ بيانٌ السؤال، ففيها: «قال أبو عبد الله الحميدي: وقلت له يوماً: قال أبو نَوَاس:

عَرِّضَنْ لِلَّذي تُحِبُّ بِحبٍّ
ثمَّ دَعه يَروضُهُ إبْلِيسُ

فقل أنت في طريق التَّحقيق؟»؛ فأنشده البيتين.

طبقاتُ السَّماعِ[١]

الطَّبقةُ الأُولَى

سَمِعَ عَلَيَّ ________________[٢]، كتاب «الغَايَة»، ________[٣]، صَاحِبُنَا ________________[٤]،

فَتَمَّ لَهُ ذَلِكَ فِي ________[٥]، بِالمِيعادِ المُثبَتِ في مَحَلِّهِ مِن نُسخَتِهِ.

وأَجزتُ له روايَتَهُ عنِّي؛ إجازةً خاصَّةً من مُعيَّنٍ لِمُعيَّنٍ في مُعيَّنٍ، والحمدُ للهِ ربِّ العالمينَ.

صَحِيحٌ ذَلِكَ

وَكَتَبَهُ صَالِحُ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ حَمَدٍ العُصَيْمِيُّ

يومَ/ليلةَ ________، ____ مِنْ شَهْرِ ________ سَنَةَ ____ ١٤

في ________ بِمَدِينَةِ ________

(١) على مصنِّف الكتاب في الطَّبقة الأُولى، ثمَّ على أَصحابِهِ فمن بعدَهُم في البقيَّة.

(٢) يُثبت في هذا البياض القدر المسموع، هل هو جميع الكتاب أم بعضُه إلى قدرٍ مُعيَّنٍ؟

(٣) يُثبت في هذا البياض ما يدلُّ على القارئ؛ هل سُمِع الكتاب من لفظ الشَّيخ المُسْمِع، أم بقراءة مالك النُّسخة، أم بقراءة غيره؟، ويُعبَّر عن الأوَّل بـ: (من لفظي)، وعن الثَّاني بـ: (بقراءته)، وعن الثَّالث بـ: (بقراءة غيره).

(٤) يُثبت في هذا البياض اسم السَّامع.

(٥) يُثبت في هذا البياض عدد مجالس السَّماع، فيقال: في مجلسٍ واحدٍ، أو مجلسين، أو ثلاثةِ مجالسَ، وهكذا.

الطَّبَقَةُ الثَّانِيَةُ

سَمِعَ عَلَيَّ ــــــــــــــــ، كتاب «الغَايَة»،

ــــــــ، صَاحِبُنَا ــــــــــــــــ،

فَتَمَّ لَهُ ذَلِكَ فِي ــــــــ، بِالمِيعادِ المُثبَتِ في مَحَلِّهِ مِن نُسخَتِهِ.

وأَجزتُ له روايَتَهُ عنِّي؛ إِجازةً خاصَّةً من مُعيَّنٍ لِمُعيَّنٍ في مُعيَّنٍ، بحقِّ روايتي له ــــــــ[1]، عن صَالِحِ بْنِ عَبْدِ الله ابْنِ حَمَدٍ العُصَيمِيِّ ـ غَفَرَ اللهُ لَهُ ورَحِمَه.

صَحِيحٌ ذَلِكَ

وَكَتَبَهُ ــــــــــــــــ

يومَ/ليلةَ ــــــــ، ــــ مِنْ شَهْرِ ــــــــ سَنَةَ ــــ ١٤

في ــــــــ بِمَدِيْنَةِ ــــــــ

(١) يُشير الشَّيخ المُسْمِع إلى ما يُبيِّن كيفيَّة روايته للكتاب عن شيخه: قراءةً، أم إجازةً، أم قراءةً بعضَه وإجازةً باقيَه له؛ بإحدى الكلمات التَّالية (قراءةً)، أو (إجازةً)، أو (قراءةً بعضَه، وإجازةً باقيَهُ لي)، ويتكرَّر هذا في حقِّ كلِّ مسمِعٍ في طبقةٍ تاليةٍ، فليُتنبَّه لهذا.

الطَّبَقَةُ الثَّالِثَةُ

سَمِعَ عَلَيَّ ـــــــــــــــــــ، كتاب «الغَايَة»، ـــــــــــ، صَاحِبُنَا ـــــــــــــــــــ،

فَتَمَّ لَهُ ذَلِكَ فِي ـــــــــــ، بِالمِيعادِ المُثبَتِ في مَحَلِّهِ مِن نُسخَتِهِ.

وأَجزتُ له روايَتَهُ عنِّي؛ إِجازةً خاصَّةً من مُعيَّنٍ لِمُعيَّنٍ في مُعيَّنٍ، بحقِّ روايتي له ـــــــــــــــــــ،

عن ـــــــــــــــــــ، قَالَ: أخْبَرَنَا صَالِحُ بْنُ عَبْدِ الله بْنِ حَمَدٍ العُصَيمِيُّ ـ غَفَرَ اللهُ لَهُ ورَحِمَه ـ ـــــــــــــ[1].

صَحِيحٌ ذَلِكَ

وَكَتَبَهُ ـــــــــــــــــــ

يومَ/ليلةَ ـــــــ، ـــــ مِنْ شَهْرِ ـــــــ سَنَةَ ـــ ١٤

في ـــــــــ بِمَدِينَةِ ـــــــــ

(١) يُشار فيه إلى ما يُبيِّن كيفيَّة روايته للكتاب عن مصنِّفه: قراءةً، أم إجازةً، أم قراءةً بعضَه وإجازةً باقيَهُ له، وذلك بإحدى الكلمات التَّالية (قراءةً)، أو (إجازةً)، أو (قراءةً بعضَه، وإجازةً باقيَهُ لي).

الطَّبَقَةُ الرَّابِعَةُ

سَمِعَ عَلَيَّ ________، كتاب «الغَايَة»، ________، صَاحِبُنَا ________،

فَتَمَّ لَهُ ذَلِكَ فِي ________، بِالمِيعادِ المُثبَتِ في مَحَلِّهِ مِن نُسخَتِهِ.

وأَجزتُ له روايَتَهُ عنِّي؛ إِجازةً خاصَّةً من مُعيَّنٍ لِمُعيَّنٍ في مُعيَّنٍ، بحقِّ روايتي له ________،

عن ________، قَالَ: أَخْبَرَنَا ________، ________[1]،

قَالَ: أَخْبَرَنَا صَالِحُ بْنُ عَبْدِ الله بْنِ حَمَدٍ العُصَيمِيُّ - غَفَرَ اللهُ لَهُ ورَحِمَه - ________.

صَحِيحٌ ذَلِكَ

وَكَتَبَهُ ________

يومَ/ليلةَ ________، ________ مِنْ شَهْرِ ________ سَنَةَ ____ ١٤

في ________ بِمَدِيْنَةِ ________

(١) يُشار فيه إلى ما يُبيِّن كيفيَّة رواية الكتاب في هذه الطبقة: قراءةً، أم إجازةً، أم قراءةً بعضه وإجازةً باقيَه له؛ بإحدى الكلمات التَّالية (قراءةً)، أو (إجازةً)، أو (قراءةً بعضَه، وإجازةً باقيَهُ لي)، ويتكرَّر هذا في حقِّ كلِّ مسمِعٍ في طبقةٍ تاليةٍ، فليُتنبَّه لهذا.

الطَّبَقَةُ الخَامِسَةُ

سَمِعَ عَلَيَّ ________________________، كتاب «الغَايَة»،

________، صَاحِبُنَا ______________________________،

فَتَمَّ لَهُ ذَلِكَ فِي __________، بِالمِيعادِ المُثبَتِ في مَحَلِّهِ مِن نُسخَتِهِ.

وأَجزتُ له روايَتَهُ عنِّي؛ إِجازةً خاصَّةً من مُعيَّنٍ لِمُعيَّنٍ في مُعيَّنٍ، بحقِّ روايتي له ______________________________،

عن ________________________، قَالَ: أَخْبَرَنَا

______________________________، ____________________،

قَالَ: أَخْبَرَنَا ____________________، ____________________،

قَالَ: أَخْبَرَنَا صَالِحُ بْنُ عَبْدِ الله بْنِ حَمَدٍ العُصَيمِيُّ ـ غَفَرَ اللهُ لَهُ ورَحِمَه ـ ____________________.

صَحِيحٌ ذَلِكَ

وَكَتَبَهُ ______________________________

يومَ/ليلةَ __________، ____ مِنْ شَهْرِ __________ سَنَةَ ____ ١٤

في ____________ بِمَدِينَةِ ____________

الطَّبَقَةُ السَّادِسَةُ

سَمِعَ عَلَيَّ ــــــــــــــــــــ، كتاب «الغَايَة»،

ــــــــــ، صَاحِبُنَا ــــــــــــــــــــ،

فَتَمَّ لَهُ ذَلِكَ فِي ــــــــــــ، بِالمِيعادِ المُثبَتِ في مَحَلِّهِ مِن نُسخَتِهِ.

وأَجزتُ له روايَتَهُ عنِّي؛ إِجازةً خاصَّةً من مُعيَّنٍ لِمُعيَّنٍ في مُعيَّنٍ، بحقِّ روايتي له ــــــــــــــــــــ،

عن ــــــــــــــــــــ، قَالَ: أَخْبَرَنَا

ــــــــــــــــ، ــــــــــــــــ،

قَالَ: أَخْبَرَنَا ــــــــــــــــ، ــــــــــــــــ،

قَالَ: أَخْبَرَنَا ــــــــــــــــ، ــــــــــــــــ،

قَالَ: أَخْبَرَنَا صَالِحُ بْنُ عَبْدِ الله بْنِ حَمَدٍ العُصَيمِيُّ ـ غَفَرَ اللهُ لَهُ ورَحِمَه ـ

ــــــــــــــــ.

صَحِيحٌ ذَلِكَ

وَكَتَبَهُ ــــــــــــــــــــ

يومَ/ليلةَ ــــــــ، ــــ مِنْ شَهْرِ ــــــــ سَنَةَ ــــ ١٤

في ــــــــ بِمَدِيْنَةِ ــــــــــــ

الطَّبَقَةُ السَّابِعَةُ

سَمِعَ عَلَيَّ ــــــــــــــــــــــــ، كتاب «الغَايَة»،

ــــــــ، صَاحِبُنَا ــــــــــــــــــــــــ،

فَتَمَّ لَهُ ذَلِكَ فِي ــــــــــــ، بِالمِيعادِ المُثبَتِ في مَحَلِّهِ مِن نُسخَتِهِ.

وأَجزتُ له روايَتَهُ عنِّي؛ إِجازةً خاصَّةً من مُعيَّنٍ لِمُعيَّنٍ في مُعيَّنٍ،

بحقِّ روايتي له ــــــــــــــــــــــــ،

عن ــــــــــــــــــــــــ، قَالَ: أَخْبَرَنَا

ــــــــــــــــــــ، ــــــــــــــــــــ،

قَالَ: أَخْبَرَنَا ــــــــــــــــ، ــــــــــــــــ،

قَالَ: أَخْبَرَنَا ــــــــــــــــ، ــــــــــــــــ،

قَالَ: أَخْبَرَنَا ــــــــــــــــ، ــــــــــــــــ،

قَالَ: أَخْبَرَنَا صَالِحُ بْنُ عَبْدِ الله بْنِ حَمَدٍ العُصَيمِيُّ ـ غَفَرَ اللهُ لَهُ ورَحِمَه ـ

ــــــــــــــــــــ.

صَحِيحٌ ذَلِكَ

وَكَتَبَهُ ــــــــــــــــــــ

يومَ/ليلةَ ــــــــ، ــــ مِنْ شَهْرِ ــــــــ سَنَةَ ــــ ١٤

في ــــــــــــ بِمَدِيْنَةِ ــــــــــــ

الطَّبَقَةُ الثَّامِنَةُ

سَمِعَ عَلَيَّ ____________ ، كتاب «الغَايَة»،

____________ ، صَاحِبُنَا ____________ ،

فَتَمَّ لَهُ ذَلِكَ فِي ____________ ، بِالمِيعادِ المُثبَتِ في مَحَلِّهِ مِن نُسخَتِهِ.

وأَجزتُ له روايَتَهُ عنِّي؛ إِجازةً خاصَّةً من مُعيَّنٍ لِمُعيَّنٍ في مُعيَّنٍ، بحقِّ روايتي له ____________ ،

عن ____________ ، قَالَ: أَخْبَرَنَا

____________ ، ____________ ،

قَالَ: أَخْبَرَنَا ____________ ، ____________ ،

قَالَ: أَخْبَرَنَا ____________ ، ____________ ،

قَالَ: أَخْبَرَنَا ____________ ، ____________ ،

قَالَ: أَخْبَرَنَا ____________ ، ____________ ،

قَالَ: أَخْبَرَنَا صَالِحُ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ حَمَدٍ العُصَيمِيُّ ـ غَفَرَ اللهُ لَهُ ورَحِمَه ـ

____________ .

صَحِيحٌ ذَلِكَ

وَكَتَبَهُ ____________

يومَ/ليلةَ ____________ ، ____ مِنْ شَهْرِ ____________ سَنَةَ ____ ١٤

في ____________ بِمَدِيْنَةِ ____________

الطَّبَقَةُ التَّاسِعَةُ

سَمِعَ عَلَيَّ ــــــــــــــــــــــــ، كتاب «الغَايَة»،

ــــــــــ، صَاحِبُنَا ــــــــــــــــــــــــ،

فَتَمَّ لَهُ ذَلِكَ فِي ــــــــــــ، بِالمِيعادِ المُثبَتِ في مَحَلِّهِ مِن نُسخَتِهِ.

وأَجزتُ له روايَتَهُ عنِّي؛ إِجازةً خاصَّةً من مُعيَّنٍ لِمُعيَّنٍ في مُعيَّنٍ،

بحقِّ روايتي له ــــــــــــــــــــــــ،

عن ــــــــــــــــــــــــ، قَالَ: أَخْبَرَنَا

ــــــــــــــــــــ، ــــــــــــــــــــ،

قَالَ: أَخْبَرَنَا ــــــــــــ، ــــــــــــــــــــ،

قَالَ: أَخْبَرَنَا ــــــــــــ، ــــــــــــــــــــ،

قَالَ: أَخْبَرَنَا ــــــــــــ، ــــــــــــــــــــ،

قَالَ: أَخْبَرَنَا ــــــــــــ، ــــــــــــــــــــ،

قَالَ: أَخْبَرَنَا ــــــــــــ، ــــــــــــــــــــ،

قَالَ: أَخْبَرَنَا صَالِحُ بْنُ عَبْدِ الله بْنِ حَمَدٍ العُصَيمِيُّ ـ غَفَرَ اللهُ لَهُ ورَحِمَه ـ

ــــــــــــــــــــ.

صَحِيحٌ ذَلِكَ

وَكَتَبَهُ ــــــــــــــــــــ

يومَ/ليلةَ ــــــــ، ــــ مِنْ شَهْرِ ــــــــ سَنَةَ ــــ ١٤

في ــــــــ بِمَدِينَةِ ــــــــــــ

الطَّبَقَةُ العَاشِرَةُ

سَمِعَ عَلَيَّ ________________، كتاب «الغَايَة»،

________ ، صَاحِبُنَا ________________________ ،

فَتَمَّ لَهُ ذَلِكَ فِي ________ ، بِالمِيعادِ المُثبَتِ في مَحَلِّهِ مِن نُسخَتِهِ.

وأَجزتُ له روايَتَهُ عنِّي؛ إِجازةً خاصَّةً من مُعيَّنٍ لِمُعيَّنٍ في مُعيَّنٍ، بحقِّ روايتي له ________________________ ،

عن ________________________ ، قَالَ: أَخْبَرَنَا

________________ ، ________________ ،

قَالَ: أَخْبَرَنَا ________________ ، ________________ ،

قَالَ: أَخْبَرَنَا ________________ ، ________________ ،

قَالَ: أَخْبَرَنَا ________________ ، ________________ ،

قَالَ: أَخْبَرَنَا ________________ ، ________________ ،

قَالَ: أَخْبَرَنَا ________________ ، ________________ ،

قَالَ: أَخْبَرَنَا ________________ ، ________________ ،

قَالَ: أَخْبَرَنَا صَالِحُ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ حَمَدٍ العُصَيمِيُّ ـ غَفَرَ اللهُ لَهُ ورَحِمَه ـ ________________.

صَحِيحٌ ذَلِكَ

وَكَتَبَهُ ________________

يومَ/ليلةَ ________ ، ________ مِنْ شَهْرِ ________ سَنَةَ ____ ١٤

في ________ بِمَدِينَةِ ________

شجرةُ إسنادِ مالكِ هذه النُّسخةِ
من كتاب الغاية إلى المصنِّف

صالحُ بنُ عبدِ اللهِ بنِ حمدٍ العُصيميُّ

⇧

⇧

⇧

⇧

⇧

⇧

⇧

⇧

⇧

⇧

❖ ❖ ❖ ❖ ❖

صَدَرَ للمصنِّف أيضًا

مجلس عاشوراء

في المسجد النبوي الشريف

جزءٌ فيه الحديث المسلسل بيوم عاشوراء













خلاصة
مقدمة أصول التفسير

خلاصة
تعظيم العلم